

## الجمعية العامة

الدورة الخمسون



الجلسة ١٠٩

الأربعاء، ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال . . . . . (البرتغال)

وأعطي الكلمة أولاً للممثل الدائم لسنغافورة.

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب

الرئيس السيد ديالو (موريتانيا).

السيد كوسيكان (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): انه لمن قبيل الغرور أن يعتقد الاقتصاديون المحترفون أن التنمية الاقتصادية تعتمد أساساً على العلوم الاقتصادية. فمن الواضح أن هذا، على أحسن تقدير، إفراط في التبسيط، بل الواقع أن الاقتصاديين المحترفين لم يحققوا نجاحاً يذكر في إدارة الاقتصادات الفعلية. إلا أنه، منذ عام ١٩٦٩ عندما منحت جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية لأول مرة، لم يفز بهذه الجائزة أي اقتصادي يعمل في اقتصاد سريع النمو في منطقة شرق آسيا. وأنا أدلي بهذه الملاحظة لما لها من مغزى، وكذلك باعتبارها وسيلة أخرى لتهنئة حكومة المغرب وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، على تنظيم هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة بشأن جانب ملح من جوانب مشكلة التنمية الاقتصادية، جانب لم يحظ حتى الآن بالاهتمام الكافي.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير الأمين العام (A/50/847)

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير فريق الخبراء المعني بالإدارة العامة والمالية العامة عن اجتماعه الثاني عشر (A/50/525)

رسالة موجهة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى رئيس الجمعية العامة (A/50/926)

مشروع قرار (A/50/L.69)

لقد كشف تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٣، المعنون "المعجزة الشرق آسيوية" أن المعجزة، في المحصلة النهائية، لم تكن معجزة بالمعنى الصحيح، وأن السر كان يكمن في التنفيذ السليم لأساسيات الاقتصاد الكلي. وهذه حقيقة معروفة منذ عقود. بل إن عملية إضفاء الطابع العالمي على اقتصاد العالم ركزت بشكل أكثر كثافة على قضايا التنمية التي ظل صانعو السياسة

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هذا الصباح، ستواصل الجمعية العامة جلساتها العامة المكرسة للإدارة العامة والتنمية.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

هذا المسار أمرا يمكن اختياره؛ فليس من شأنه إلا التعجيل بخطى التهميش.

ولكن إذا كانت الاقتصاديات الإنمائية الآن، الى حد ما، مفهومة بصورة أفضل، فالحقيقة هي أن النمو في معظم أنحاء العالم لا يزال قليلا أو منعدما. والفرق يكمن في السياسة العامة. فالبلدان النامية التي حاولت اتباع النموذج الشرق آسيوي فشلت لا لأنها لم تكن تعرف ما هي السياسات الصحيحة، بل لأنها كانت تفتقر الى الأسس الاجتماعية - الاقتصادية التي تدعم هذه السياسات. وتوفير هذه الأسس هو الذي يجعل من دور القطاع العام والحكومة - وهو ما أعرفه هنا بنظام السياسات ونظام الإدارة - أمرا بالغ الحيوية بالنسبة لعملية التنمية. والاستقرار السياسي وحسن الإدارة هما أهم الأسس الاجتماعية - السياسية (التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية. فالإدارة في القطاع العام هي التي تقرر ما إذا كان بإمكان البلد أن يدخل في تيار الاقتصاد العالمي السريع أم أن هذا التيار سيتجاوزه.

وبالطبع، أصبح الناقدون والدارسون يرددون، متأخرين بعض الشيء، عبارة "حسن الإدارة" باعتبارها شعار اليوم. وأود هنا أن استرعي انتباه زملائي الى ظاهرة أخرى. يميل المفكرون في الغرب، بل وحتى المدراء ورجال الأعمال، الى الحكم على مؤسسات البلدان النامية، على نحو أو آخر، بمقاييسهم الخاصة، وهذا أمر طبيعي. ولكن هذا أدى الى مناقشات حادة تكاد تتخذ صبغة لاهوتية، حول مقومات حسن الإدارة. وأنا أصف هذه المناقشات بأنها لاهوتية لأنها تدور، في أكثر الأحيان، حول نظرية ما يشكل حسن الإدارة أكثر مما تدور حول الممارسة العملية.

ومن نافلة القول إن المحك الحقيقي لأية إدارة في عالم الواقع ليس تقيدها بأية نظرية سياسية معينة أو أي مثل أعلى، بل هو ما إذا كانت تعمل بفعالية وإنصاف، وعلى نحو يؤدي الى تحسين الرفاه العام. والحكومات تفضل لا لأنها تفتقر الى المثل العليا، ولكن لأنها، في المحصلة النهائية، لا تستطيع أن تفي بالمطلوب منها. والامتحان القاسي الذي تمليه التجربة، وليس التفكير المجرد أو البديهي، هو الذي سيحدد ما إذا كان أي شكل معين من أشكال الإدارة "حسنا". والإدارة الحسنة هي، في نهاية المطاف، الإدارة

وأصحاب النظريات يعالجونها طيلة سنوات. ولم يعد هناك مكان للمناقشة الاقتصادية البحتة التي تدور حول الاستراتيجيات الإنمائية الملائمة. ولم يعد الخروج عن

النمو الاقتصادي ينخفض كثيرا حيث تكثر التغيرات في الحكومة أو يسود الاضطراب السياسي.

التي تعمل وتنجح، أي التي تعمل لتحقيق نتائج عملية والذي ينجح في بلد لا يكون بالضرورة ناجحا في بلد آخر - وهذه نقطة بسيطة للغاية ولكنها تغفل في معظم الأحيان. وقد كان آدم سميث - أقدم أساتذة العلوم الاقتصادية - هو الذي قال ذات مرة بشيء من السخرية:

"إن المتعلمين ينكرون ما تدركه حواسهم بالدليل المرئي ليحافظوا على تماسك الأفكار التي ابتدعها خيالهم".

وهو موقف - للأسف - جلب متاعب جمّة على البلدان النامية.

دعوني أؤكد، بناء على ذلك، أن سنغافورة لا تعتبر نفسها نموذجا لأي أحد، وإن كان يسعدنا أن نتشاطر خبرتنا مع كل من يرغب في ذلك، وقد نظمنا ذلك عن طريق برنامج سنغافورة للتعاون. فما من أحد يستطيع أن يفرض أي نموذج معين للتنمية السياسية أو للإدارة العامة على أي بلد. وإن محاولة القيام بذلك إذا اقترنت بفهم سطحي فقط لتعقيدات الحالات المعينة إنما تؤدي إلى كارثة. فافتراضنا الأساسي هو الافتراض العملي والتعددي أساسا القائل بأنه لا يوجد أي نماذج يمكن تطبيقها في كل مكان. وبالطبع، لا يعني ذلك أن لا ندرس أكبر عدد ممكن من التجارب في هذا الصدد. وانطلاقا من روح التواضع هذه، تجرأنا على عرض بعض الملاحظات عن تجربة سنغافورة التي قد يكون لها بعض الأهمية بالنسبة لبلدان أخرى.

لقد تمتعت سنغافورة ببيئة سياسية مستقرة طوال العقود الثلاثة الماضية. ويتوقع المستثمرون أن يستمر هذا الاستقرار. ففي مثل هذه البيئة يجرؤ المستثمرون على وضع خطط طويلة الأجل دون أن يخشوا حدوث تقلبات في سياسة الحكومة، أو أن يخشوا ما هو أسوأ، أي الاضطرابات والفوضى السياسية. وفي الواقع، غالبا ما يشير المستثمرون الأجانب في سنغافورة إلى الاستقرار السياسي على أنه العامل الوحيد الأهم الذي يؤثر في قرارهم أن يستثمروا في سنغافورة. والتلازم بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي ليس حكرا على سنغافورة. فهناك دراسات عديدة تثبت أن

أول واجبات الحكومة أن تمارس الحكم، وأن تمارس بصورة عادلة وأخلاقية. والعمل كوصي يلقي أيضا مزيدا من المسؤولية على عاتق القيادة السياسية والقطاع العام كي يتحكما بطريقة مستقيمة أخلاقيا. وقد يتطلب ذلك أحيانا القيام بإجراءات صارمة لمعالجة الضغوط الشرائحية واتخاذ تدابير سريعة وواضحة وعادلة وصارمة جدا ضد الفساد.

ولقد مكنتنا ديمقراطية الوصاية هذه، وهي النموذج الذي تأخذ به سنغافورة، من انتهاج سياسة قوية ضرورية للتنمية الاقتصادية. وان مفهوم الحكومة كوصي يعزز مساءلتها. ولأن الحكومة كانت تتصرف بأمانة وكفاءة كوصي من الشعب، كانت تعاد الى السلطة في كل انتخاب عام منذ أن حققت سنغافورة الحكم الذاتي في عام ١٩٥٩. ولقد تمكنا، نتيجة لغالبية مريحة وولاية قوية، من الأخذ بمنظور طويل الأجل في معالجة مشاكلنا الاقتصادية.

وقد كان التوجيه طويل الأجل أيضا من سمات حكومات أخرى في شرق آسيا. فهذه أيضا كانت على استعداد لفرض تضحيات قصيرة الأجل في سبيل اكتساب فوائد طويلة الأجل. فالحكم الصالح، في نهاية المطاف، ليس مجرد إجراء انتخابات حرة وعادلة، بل هو تنفيذ سياسات لخير الجمهور على المدى الطويل، حتى ولو كانت هذه السياسات غير شعبية في الأجل القصير.

والعنصر الثالث للحكم الصالح هو القدرة على تحقيق العدل الاجتماعي. ففي سنغافورة يتم ذلك من خلال معاملة جميع الفئات على قدم المساواة ومن خلال توفير الفرص لمن تخلفوا عن الركب للحاق به. لقد كنا عادلين مع كافة المجموعات العرقية والدينية والاقتصادية والاجتماعية. فالحكومة لا ارتباط لها بأي مصلحة خاصة. وهذا الأمر مهم في أي مجتمع، ولكنه يكتسي أهمية خاصة في مجتمع متعدد الأعراق كسنغافورة، حيث اقتضى الحفاظ على الانسجام، في بعض المناسبات، للجوء مرة أخرى الى استخدام الشدة.

والبعد الآخر للعدل الاجتماعي في سنغافورة هو محاولة الحكومة أن توفر لكل مواطن فرصة مكافئة للمنافسة والنجاح. وقد كنا أيضا دائما على وعي للحاجة الى منع التقسيم الطبقي التدريجي للمجتمع الذي يجري من خلال منح مزايا طبقية. ولكن جهودنا الرامية الى

ويرتكز الاستقرار السياسي في سنغافورة على ثلاثة عوامل مترابطة تحدد مجتمعة الحكم الجيد في بلدنا. وهذه العوامل هي المساواة السياسية والاتجاهات الطويلة الأجل والعدالة الاجتماعية.

ولكي يمكن تحقيق الاستقرار الطويل الأجل يجب على الحكومة أن تحكم استنادا الى تأييد المحكومين وموافقتهم. ففي سنغافورة ينص الدستور على إجراء انتخابات برلمانية كل خمس سنوات. وحق الانتخاب مكفول لكافة المواطنين الذين تزيد أعمارهم على ٢١ سنة. ومن ثم تتم المساواة السياسية في سنغافورة من خلال إجراء انتخابات حرة وعادلة ونزيهة، شبيهة بالانتخابات التي تجري في معظم المجتمعات الغربية. بيد أن هذه الحاجة الى انتخابات دورية حرة وعادلة لا تفترض أي نموذج محدد للنظام السياسي أو أي ايدولوجية. فالتصادم بين المصالح المتضاربة، والمظاهرات في الشوارع والصحافة المعاندة قد تنفع في الإثارة التلفزيونية، وقد تكون مفيدة لبعض الحكومات والبلدان. ولكن هذه الأمور تتناقض، في الغالب، مع الركن الثاني للحكومة الصالحة، وهو رسم اتجاهات طويلة الأجل.

والثقافة السياسية لسنغافورة، وهي ثقافة إدارية، لا تقوم على النظر الى الحكومة أصلا بعين الارتياح باعتبارها، في أحسن الأحوال، شرا لا بد منه ويجب وضعها دائما تحت المراقبة أو جعلها سريعة الاستجابة لأهواء الناخبين عند كل منعطف. فهذا النوع من الحكومات قد يكون عرضة للتأثر بالنزعة الشعبية في الاقتصاد ويصعب عليها أن ترسم لنفسها اتجاها طويلا الأجل. فالحكومة في سنغافورة تتصرف كمؤتمن. والقطاع العام، بوصفه قيما على الرعاية الاجتماعية للشعب، يمارس الاستقلال في تقرير ما هو في المصلحة الاقتصادية الطويلة الأجل للشعب ويتصرف على هذا الأساس.

وسياسة الحكومة لا تملئها استقصاءات الرأي العام أو الاستفتاءات. فذلك يعني، في بعض الأحيان اتخاذ سياسات اقتصادية "أسهل" تخلصنا من الضغوط الشعبية. وفي الحقيقة، كانت السياسات الصحيحة تعني أحيانا إعطاء دواء مر جدا للتغلب على التحديات الاقتصادية. وقد اقنعنا تجربتنا بأن

التدخل في القرارات الاقتصادية التي تتخذها المؤسسات التجارية ما لم تكن هناك شواغل اجتماعية وسياسية غالبية.

وثانيا، هناك درجة عالية من التوجه الى الخارج في الاقتصاد سنغافورة مفتوحة جدا للتجارة والاستثمارات الدولية. ونسبة تجارتنا الى الناتج المحلي الاجمالي تبلغ تقريبا ٣٠٠ في المائة - وهي أعلى نسبة في العالم. لقد أفسحنا المجال للتنافس المكشوف ليس فقط بين المؤسسات الوطنية، بل أيضا مع الشركات التجارية والمنتجات من الخارج. وهذا الأمر يكفل بقاء الشركات المحلية قادرة على التنافس عالميا.

نحن نعتقد أن النمو على الصعيدين الإقليمي والعالمي يعتمد على حرية الفرصة والصلات الاقتصادية بين الاقتصادات. ولذلك نتطلع الى الخارج، ونعمل مع البلدان التي تتفق معنا في الفكر في المنتديات الدولية والإقليمية، كرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة التجارة العالمية، لتعزيز قضية التجارة الحرة. وعلى النطاق الإقليمي، ندرك أن ازدهار سنغافورة مرهون بازدهار جاراتها وان ازدهارنا، بدوره، يفيد تلك البلدان. فالتنمية ليست من الألعاب التي تكون فيها مكاسب أحد الطرفين خسائر للآخر.

فالإدارة الاقتصادية التي يقوم بها القطاع العام في سنغافورة تتم على مستوى الاقتصاد الكبير لتحديد المشاكل أو الفرص ولرسم اتجاهات واستراتيجيات عامة للنمو. وتقوم الحكومة بهذا الدور لإدارة الاقتصاد الكبير من خلال قيامها بثلاث وظائف.

أولا، توفر الحكومة بيئة مستقرة للأعمال التجارية، وتضمن الإدارة المالية الحصيفة استقرار بيئة الاقتصاد الكلي. وتهدي السياسة المالية في سنغافورة بمبدأ وجوب دعم القطاع الخاص باعتباره محرك النمو. وكانت حكومة سنغافورة محافظة جدا في سياستها المتعلقة بالميزانية وقد وزنت ميزانيتها كل سنة تقريبا خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، والسياسة النقدية معدة للإبقاء على تضخم منخفض من أجل تحقيق القدرة على التنافس على المدى الطويل وضمان عدم انخفاض قيمة المدخرات. وتضع الحكومة كذلك قواعد واضحة وشفافة للتنافس.

تحقيق المساواة في المجتمع كان دافعا دائما مبدأ تكافؤ الفرص وليس تكافؤ النتائج. ينبغي أن يكفل لكل فرد حق المشاركة في السباق ولكنهم لا يصلون كلهم الى غاية الشوط في وقت واحد. وهذه الحقيقة هي السبب الذي جعل الحكومة تقدم الدعم الوفير جدا للهياكل الأساسية الاجتماعية: كالتعليم والإسكان والرعاية الصحية الأساسية. ولكنها امتنعت دائما عن الانفاق المفرط على منح الرعاية الاجتماعية واستحقاقات البطالة وإعانات الاستهلاك. فالانفاق المفرط على الرعاية الاجتماعية يضعف اخلاقيات العمل، ويثبط روح المجازفة ويضعف وحدة الأسرة. ومن ناحية أخرى، فإن الإنفاق للهياكل الأساسية الاجتماعية يوفر فرصا متكافئة للجميع، ومن ثم ييسر الحراك الاجتماعي.

لقد كان هذا النهج العام إزاء دور القطاع العام والحكومة مرشدنا في مواجهة التحديات خلال ثلاثة عقود من الاستقلال. فالتنمية الاقتصادية سباق لا نهاية له. وهو يتطلب بذل جهد متواصل وتكيفاً متواصلًا. فليس للتاريخ نهاية. ولن يستطيع أي مجتمع في عالم الواقع أبدا أن يصل الى تلك النقطة الساكنة الثابتة أبدا من التوازن الدائم. وإذا ما توهم أي مجتمع أنه قد بلغ حالة النرفانا هذه، فلن يلبث هذا المجتمع أن ينحط. وتكيف الحكومة والقطاع العام بل والقطاع الخاص، والأفراد، وفقا للتحديات الجديدة لا بد أن يكون متواصلًا. أما التنظيم الذي لا يتغير إلا كرد فعل للظروف فلا بد أن يصبح عبدا للظروف. ففي سنغافورة، نعتبر التغيير منهجا حياتيا لا بد منه - كوسيلة للتحسن والتقدم. ولعل السبب الذي يسر علينا قبول هذا المبدأ هو كوننا بلدا صغيرا جدا ليس أمامه خيارات أخرى كثيرة.

التغيير عملية مستمرة، ولكن فلسفة الإدارة الاقتصادية التي يأخذ بها القطاع العام تدعمت بمبدأين عامين ظلا ثابتين نسبيا. الأول هو أن الاقتصاد يقوم على نظام السوق الحرة. وقد سمح لقوى السوق أن تسود كيما تستطيع أعمالنا التجارية وصناعاتنا الاستجابة للإشارات التي تصدر عن السوق فتعدل استراتيجياتها وفقا لها. ويجري تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية الشحيحة بكفاءة وتأخذ الحكومة، قدر الإمكان، بنهج عدم

مواطن. ففي فنزويلا ليست هناك قوانين مرقمة أو أية دعوات للإصلاح الجزئي: بل هناك بالأحرى دعوة دائمة لأن يعلم المواطنون أنفسهم بحقوقهم وواجباتهم. والكثيرون يفعلون ذلك بحسن نية، ولكن هناك دائما الذين يقرأونها بغية تجنب أداء واجباتهم - بحثا عن ثغرات في القوانين.

وقبل عامين، تمكن بعض المصرفيين وهم تحت تأثير موجة ما يسمى "رفع القيود"، من الالتفاف على القوانين المصرفية بتلك الطريقة، مسببين بالتالي في وقوع أخطر أزمة مالية منذ ١٩٢٩. وهذا العمل الخطير من أعمال الفساد كان سببا للعادات الإدارية الجيدة وأثر عليها في بل شهد طوال عقد من الزمن هبوطا مدهشا في ما بدا وكأنه أخلاقية راسخة الأسس، وانتشار ديمقراطية الفساد ورشوة المسؤولين من الدرجتين المتوسطة والدنيا، على نطاق ما رأيناه سابقا إلا في أماكن أخرى.

ومن حسن الطالع - أن هناك شجبا قويا للفساد في فنزويلا. فالشعب يؤيد بشدة مقاضاة الفاسدين ويؤيد سن قوانين جديدة ومعاهدات أكثر صرامة لتسهيل تسليم المذنبين ومعاقتهم. وهناك عامل هام في هذا المجال هو مبادرة الرئيس كالديرا ومثابرتة من أجل التوقيع على معاهدة دولية ضد الفساد.

واجتماعات الجمعية العامة هذه تستهدف ضمان تبادل المعلومات والخبرات بشأن الإدارة العامة. ونرى أن أهم خطوة اتخذت في هذا الصدد تمثلت في اعتماد اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة الفساد وذلك في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ في كاراكاس، والتي وقع عليها فورا ٢١ بلدا في نصف الكرة الغربي.

ولكي تتمكن حكومة من ممارسة الحكم، فإنه يجب عليها أن تنال احترام شعبها. فلا أحد يحترم حكومة فاسدة أو نظاما قضائيا يتراخي تجاه الجريمة؛ ولا يمكن لأحد أن يحترم برلماننا ضعيفا أو ثراثنا. وان الأفرع الثلاثة يجب أن تخدم أهدافها؛ ويجب أن تكون مستعدة للسير قدما وإصلاح ذاتها، تمشيا مع الاحتياجات الاجتماعية.

وأود أن أطلب إلى الجمعية العامة أن تولي في الوقت الحاضر الأولوية لمكافحة الفساد وأن تكفل إكمال العولمة، التي تسهل التحويل السريع للأموال والعبور

وثانيا، تستثمر الحكومة في البنية الأساسية والقوى البشرية، وهي مجالات يحتمل ألا يستثمر فيها القطاع الخاص كثيرا في غياب العمل الحكومي. وتضمن الحكومة تهيئة التعليم والتدريب للوفاء باحتياجات الاقتصاد، مع تأكيد قوي على انتاج القوة البشرية التقنية والمهنية. وإن نصف الخريجين من جامعاتنا في المجالين العلمي والتقني.

وثالثا، تسهل الحكومة المشروعات التجارية، بما في ذلك تسهيل أعمال المستثمرين الأجانب الذين يرغبون في القدوم إلى سنغافورة. وهذه الوظيفة تؤديها بشكل رئيسي وكالات الترويج التي هي مجالس قانونية.

ولا أدري ما يخبئه المستقبل لسنغافورة أو بلدان أخرى. وإن البيئة العالمية التي تعمل فيها البلدان النامية ستظل تحدها إلى حد كبير الدول الكبرى - عن طريق سياساتها التجارية، والأولويات السياسية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وموقفها تجاه التعاون الدولي. ويمكنني التنبؤ ببعض الثقة بشيء واحد، وهو أن القطاع العام والحكومات ستظل تشكل عوامل حاسمة في تحديد النمو الاقتصادي في العالم النامي. وذلك مدعاة إلى الأمل وليس إلى اليأس، الأمر الذي يعني أن مصيرنا يقع إلى حد كبير في أيدينا، ولكي نتحكم به، يجب علينا أن ننظر إلى العالم نظرة عملية تستند إلى الملاحظة المباشرة، وليس من خلال عدسات مشوهة لنظرية أو لأخرى.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية):  
أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لفنزويلا.

السيد تيخيرا باريس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن الدستور الفنزويلي والشرائع والقوانين تباع عندنا في أكشاك الصحف، وهذه حقيقة أثارت دهشة أكثر من سائح واحد. فمنذ عام ١٨٦٤، فإن كل قانون في فنزويلا حمل عنوانا لا يشير إلا إلى نص ذلك القانون. وحين يتم إصلاح قانون ما، فإنه يجب إعادة نشره كاملا.

ورغبت الهيئة التشريعية في ١٨٦٤، التي كانت قد ألغت عقوبة الإعدام، في الإعلان عن القوانين قدر الإمكان حتى يمكن إتاحة نصوصها بسهولة لكل

الهرم الإداري - الذي يعتبر بالتأكيد من الأنواع المعرضة للخطر - واستمرارا ببيغهورت وويبر وغوليك وتايلور وأورويك وغالبريث وفيول وغيرهم من رواد علم الإدارة، فقد أضاف كل بلد لجنة بعد أخرى معنية بالإصلاح الإداري وأنشأ وزارات وهيئات تبين أسماؤها الأساليب لعلمنا.

ولعل الخبراء الحاضرين هنا يتذكرون جميع صيغ الأدوية العامة التي اقترحت لحل المشاكل الإدارية. وفي الثلاثينيات، عبر السيد كيمييرير قارتنا، يعظ بإنشاء مكاتب مراجعي الحسابات، التي كانت في ذلك الوقت قد أنشئت في بلدان كانت موجودة فيها بالفعل ولكن بأسماء أخرى. وبعد أن حمل غركوناس الراية، رأينا تضاداً لازدواجية، والتداخل، والتنسيق - لأن المرء لا "يأمر" أو "يوجه"، المرء "ينسق" - البرمجة - بدلا من "التخطيط" - ووصفات أخرى حتى آخر وصفة: الشفافية والمساءلة والخصخصة وتصغير الحجم - مع ما يترتب عليها من آثار واسعة النطاق تتمثل في التسريح - ونشر اللامركزية. وكما هو الحال في علم العقاقير، يتوقف النجاح في كل علاج على من يقوم به ولمن، ولكل علاج مزاياه الخاصة به؛ ولكن لا يحدث هذا إلا بتناول الجرعة الصحيحة.

واليوم عندما نعرف أن الهرم الإداري بحاجة إلى القطع وان إعادة التنظيم يجب أن تجري بواسطة عمليات وليس بواسطة مهام، لا يزال البعض يكرس نفسه بصرامة لتصميم خرائط سير العمليات، بنقل المربعات من جانب إلى آخر. إن تنوع هذه الخرائط مثل تنوع الأشكال بين النهضة والفن التجريدي، على الرغم من أن خرائط سير العمليات التي أصدرتها بعض الوزارات تبدو بالتأكيد، إذ نأخذ حجمها أساسا للحكم، مستلهمة من قبل بوتيرو.

وقد قدمت السيدة كامارك، بالنيابة عن الولايات المتحدة، تقريرا عن جهود تقليل البيروقراطية وتبسيطها في بلدها، الذي يتضمن مليوني موظف عام. ويجب أن نعزى بحقيقة أن وزارة التعليم في فنزويلا وحدها تدير ٥٠٠ ٠٠٠ مدرس، يمثلهم، حسب اعتقادي، ١٧ نقابة عمالية. وقد حققت هذه الوزارة نجاحاتها وليست بحاجة إلى تبرير التعليق السطحي الوارد في تقرير الأمم المتحدة، المعنون على نحو غير جاد "صوب نموذج جديد لعمل الدولة في المجال الاجتماعي"، بأنه في فنزويلا:

السريع للأفراد، بالتسليم السريع للمجرمين ولما نهيوه على حد سواء. وهذا ما يريده الشعب، وإذا حدث ذلك عني أن العدالة أخذت مجراها.

وهناك دول - دول كبيرة - تجري فيها المقاضاة الناجحة للقائمين بالفساد في الداخل إلا أن الممارسة المخزية المتمثلة في رشوة المسؤولين في بلدان أخرى يجري التفاوض عنها. وترد في ميزانيات شركاتها الكبرى، وبعضها مشروعات تملكها الدولة، بما فيها شركات لصناعة الأسلحة، أحكام تنص على توفير أموال تخصص للترفيه عن المسؤولين الأجانب وتقديم الرشاوى لهم. بل هناك حسومات ضريبية على الأموال التي يتلقاها الذين هم على شاكلة يوداس.

ومن ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة ظلت طوال سنوات تطبق قوانين تعاقب بشدة الذين يتجرأون، من أجل بيع منتجاتهم، على دفع رشاوى للمسؤولين الأجانب. وهذا المثال ينبغي أن تحذيه كل البلدان. وإن معاهدة عامة مثل اتفاقية نصف الكرى الغربي الموقعة في آذار/مارس في كاراكاس يمكن أن تشكل إسهاما كبيرا في تعزيز السلطة حيث تكون ضعيفة أو غير موجودة.

فالإخلاقية وشريعة الغاب لا تقتصران على بلد واحد بعينه. ولقد قال الرئيس كالديرا في خطابه الذي ألقاه في الاجتماع المتعدد الاختصاصات لمكافحة الفساد والذي عقده مجلس أوروبا مؤخرا في ستراسبورغ إن

"الفساد يشكل أحد التهديدات الرئيسية للمجتمعات ذات الأنظمة الديمقراطية الأوروبية".

وفي هذه الجمعية الدولية، أود أن أقول إن الفساد بعامة والفساد الإداري بخاصة يشكلان تهديدا على نطاق العالم، ولذا ينبغي التصدي لهما بصورة جماعية، من جانب جميع البلدان، في عمل تضامني.

وقد أصبحت محاربة الفساد مشكلة سياسية. ومما له نفس الطابع السياسي الحاجة إلى تحسين الإدارة العامة وممارسة السلطات القانونية والتشريعية والتنفيذية. وبدءا بموسى، الذي اخترع

الله أدمغة تؤهلهم بالتأكيد لتقديم المشورة إلى الحكومات. وأعتقد أن ذلك ما ألمح إليه أيضا زميلي السيد بيغمان، الممثل الدائم لهولندا، عندما دعا إلى التخصص الأكبر في أعمال الأمانة العامة.

وتوجد، في كل إدارة تسمية ثنائية لا تغير: الإدارة هي التخطيط والتنفيذ. إن من ينفذ دون التخطيط يشبه من يعمل دون التدبر أو التفكير. وإن من يخطط دون التنفيذ هو حالم. ولا يمكن للزعيم المخلص أن تغيب أهدافه عن باله، التي يحددها بواسطة السياسات المصاغة. وينبغي أن يبدي أو تبدي أن ما يهتم في عمل الحكومة هو "من أجل ماذا" وليس "لماذا". ومن المحزن أن المديرين الفاشلين يميلون إلى تأييد الأخيرة.

إن إدراك الأهداف الواضحة هو أفضل حافز للموظف العام في عمله. والأمثلة على الأمانة والتكشف للذين يحكمون تلهم بالاحترام والرغبة في طاعة الأوامر، واتباع نظام سليم للاختيار والحماية الاجتماعية للموظف مفيد جدا أيضا. ولكن عند تحليل دور الوظائف العامة في التنمية، يجب على المرء أن يجد طريقا لتحقيق الاستقرار للموظفين الأمناء بينما يحرم منه الذين يستغلون، يدفعهم شعور بالقوة وتشجعهم ثقافة النزعة الاستهلاكية والتجار عديمي الضمير، غطاء واق من التنظيمات والضوابط غير المفيدة المتاحة لهم ليرموا بأنفسهم في أحضان الارتشاء دون خشية العقوبة.

وآمل أن تؤدي جلسات مثل هذه إلى تحفيز الإصلاح الاجتماعي وتعزيز النظام التعليمي اللازم لتهيئة الظروف السليمة لحسن الإدارة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة سيربا كيكوونين، مديرة شعبة إصلاح الإدارة العامة، المعهد الفنلندي للإدارة العامة.

السيدة كيكوونين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشاطر فنلندا الآراء المعرب عنها في البيان الذي أدلى به السيد موتزو وزير الخدمات المدنية والشؤون الإقليمية والمؤسسية في إيطاليا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتؤيد هذه الآراء تأييدا كاملا.

وتعلّق فنلندا أهمية كبيرة على هذه الدورة الخمسين المستأنفة للجمعية العامة بشأن موضوع الإدارة العامة والتنمية. إن الإدارة العامة الكفؤة والفعالة وحسنة

"تبين تجربة القيادة في السياسة الاجتماعية من وزارة رئيسية... مشكلة تنسيق الأنشطة عن طريق وزارة واحدة".

رأفة بوزارة التعليم المسكينة؛ ولكنها ليست وحدها في هذا الصدد. وتوجد على الأقل أربع وزارات أخرى، و ٢٣ فرعا إداريا ومئات البلديات - كلها تتمتع باللامركزية - تحاول تحسين نصيب ٢٢ مليوناً من السكان، ستون في المائة منهم دون سن ٢٢.

ويجب أن نسلم أيضا بنجاحات إدارة فنزويلا العامة في مجالات التعليم والصحة وإنشاء هياكل أساسية ضخمة، والحفاظ على البيئة والحدائق الوطنية الضخمة. وقد تحقق ذلك كله من خلال إدارة مركزة بعض الشيء. واليوم يميل التطوير الدستوري في فنزويلا صوب تعزيز الولايات والمدن - أي صوب اللامركزية. ومع ذلك، مما ينطوي على الخطر المغالاة في التحمس للامركزية عندما يتعين علينا أن نحل مشاكل جديدة لا تزال تبرز على نحو غير متوقع مثل المشكلة البالغة الخطورة المتمثلة في صيانة ما يوجد بالفعل. وفي الهياكل الأساسية المادية بصفة خاصة، مثل الطرق السريعة، يفيدنا البنك الدولي أن عدم استثمار أي قرش في الصيانة في الوقت المناسب سيؤدي إلى زيادة تكلفة إصلاح الطرق والسيارات إلى ثلاثة أضعاف. ومما لا شك فيه أنه يمكن أن يلحق ضرر أكبر بالمستشفيات والمدارس والمؤسسات الأخرى.

ولا أربغ في أن اختتم بياني بملاحظة تبعث على خيبة الأمل، ولكن يتعين علي أن اعترف بأنني كنت، طوال سبع سنوات تقريبا، خبير الأمم المتحدة في الإدارة العامة، وفي ذلك الوقت، وزعت خرائط لسير العمليات وأنشأت مدارس للإدارة وقدمت المشورة بشأن نظم التخطيط. وقد تابعت، مدة نصف قرن، تطور تقديم المساعدة التقنية والدراسات التي أجرتها شعبة الإدارة العامة بشأن العلم الذي نعني به. ويمكنني أن أطمئن الجمعية العامة بأن المعرفة والمعلومات التي تكدرت لا تقدر بثمن. لقد عقدت، مدة عقدين، اجتماعات للخبراء أدت إلى ولادة فرع جديد لعلم الإدارة، وهو صياغة السياسة. ويوجد الآن، في أمانتنا، بضع مدارس فكرية أو خزانات الفكر - كما يقال، مشبهين المفكرين بالأسماك - هؤلاء المفكرون الذين وهبهم



خاص على مساءلة صانعي القرارات وزيادة استخدام آليات السوق في إدارة القطاع العام وعملياته. وقد أصلحنا إصلاحا عميقا نظامي وضع الميزانية والإدارة المالية وكذلك إدارة شؤون الموظفين. وأعدنا تنظيم الكثير من الوظائف الحكومية لكي تقوم بها مشاريع عامة أو شركات. ومن بين الموضوعات الهامة على جدول الإصلاح الحالي إصلاح الرقابة ورفع القيود.

ويكمل أحد العناصر الهامة في نظام الإدارة العامة الجديد في الأخذ بلامركزية السلطة. ومن ناحية أخرى تؤكد الاتجاهات الحالية على ضرورة تعزيز القدرة على التفكير الاستراتيجي والرؤيا الطويلة الأمد والعمل المنسق تنسيقا جيدا على صعيد صنع السياسة.

وفي رأينا أن إصلاح القطاع العام ينبغي أن ينصب بقوة على احتياجات وحقوق المواطن. ومن وجهة نظر المواطن، فإن القيم الأساسية التي كان يدعمها تقليديا القطاع العام الفنلندي، مثل الإنصاف والعدالة، ينبغي أيضا الحفاظ عليها في المستقبل. فالإدارة العامة موجودة من أجل المواطنين. ومن المهم لهم بنفس القدر أن يكون للقطاع العام القدرة على خدمة الاقتصاد وليس العكس.

إن تناقص الثقة بالحكومة يمكن أن يؤدي الى زيادة التوترات وهو يتطلب ضرورة النظر في المسائل المتعلقة بأخلاقيات القطاع العام ومعايير ومذونات سلوكه. ولعل النماذج الجديدة للمشاركة بين القطاعين الخاص والعام تشكل أحد سبل إيجاد حكومة أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين وأقدر على خدمة الاقتصاد والمجتمع المدني في عالم مضطرب ومتزايد التكافل.

ومن القضايا الحيوية كيفية اكتساب القطاع العام القدرة على الاستجابة للحالات السريعة التغير وكيفية المحافظة على هذه القدرة. وإن توفر تحليلات ورؤى دقيقة وبدائل متنوعة ضروري للتخطيط السليم الفعال وللجمع بين الاستقرار والمرونة. ومن الحيوي، من أجل نجاح إصلاحات القطاع العام، إشراك الموظفين في العملية لأن جزءا فائق الأهمية من أعمال التنمية يكمن في وضع الأساس لثقافة إدارية بديلة. وينبغي أن يكون من الواضح أيضا أنه من الأهمية الحيوية التأكيد على بناء قدرات مديري وموظفي القطاع العام وتدريبهم وتنمية مهاراتهم.

الأداء والشفافة مطلب أساسي لتنمية وإدارة الخدمات العامة في جميع البلدان. ونحن نرحب بالمناقشة الشاملة ذات التوجه الإنمائي بشأن دور الإدارة العامة على أساس الأهداف العريضة الثلاثة المحددة في التقرير الوافي الذي قدمه فريق الخبراء: أساليب الحكم الفعال القائم على المشاركة وظهور اقتصاد السوق العالمي وزيادة الاعتراف بمسائل العدالة الاجتماعية. ونذكر أيضا محاولة الدورة المستأنفة البناء على خبرات البلدان فرادى. ونعتقد أن تلك الأهداف الأساسية المشتركة يمكن بلوغها على الرغم من اختلاف الظروف والثقافات الإدارية بين البلدان.

والالتزام القوي من جانب كل من الحكومة والمجتمع المدني مطلوب لتعزيز التنمية المستدامة. وأفضل ما يبسر هذا الالتزام القوي وجود مجتمع ديمقراطي مفتوح تحترم فيه حقوق الإنسان وسيادة القانون. إن التنمية ذات التوجه الإنساني تتضمن المشاركة الشعبية في العملية السياسية وعملية صنع القرار فيما يتصل بخيارات التنمية وإدارة الموارد الاقتصادية والبشرية.

ونحن ندرك الصعوبات التي تواجهها البلدان في جهودها لتنمية إدارة عامة ملتزمة وذات توجه إنمائي، وخاصة الآن في الوقت الذي تواجهه فيه القطاعات العامة في البلدان النامية والصناعية على السواء تحديات كبيرة نتيجة العولمة والقيود المتزامنة على الموارد. وفي الكثير من البلدان النامية تتطلب برامج التكيف الهيكلي إجراء إصلاحات عميقة. كذلك في البلدان الصناعية يخضع القطاع العام لتدقيق شديد. وهناك احتياجات واضحة لنماذج جديدة لاتخاذ القرار والإدارة العامة. والعولمة تقتضي طرقا بديلة للإنجاز، لذلك يتعين على الحكومات النظر فيما تؤديه وكيفية أدائه. بيد أن المجتمع الديمقراطي لا يمكن بناؤه من أعلى إلى أسفل. كذلك ينبغي السماح للمجتمعات المدنية بالإسهام في تعزيز الديمقراطية والثقافة الإدارية السليمة.

وفي السنوات الأخيرة مرت فنلندا بفترة من إصلاحات القطاع العام بغية تحسين فعالية التكاليف بالنسبة للقطاع العام وتعزيز اقتصادها في إطار تقليدها الديمقراطية. وكان أساس الإصلاح هو التحول إلى قطاع عام يستهلم حسن الأداء مع تأكيد

أخرى في معرض تكييف هيكلها الإدارية مع مطالب المجتمعات المتغيرة الآخذة بأسباب التحديث.

ولا أعتقد بوجود أية حاجة الى التوسع في توضيح النقطة التي مفادها أنه يتعين على الخدمات المدنية في كل مكان أن تكيف نفسها مع عصر سيتوقع فيه أن تكون أكثر تشددا من الناحية الاقتصادية ولكن أكثر كفاءة وأكثر استجابة لمطالب المواطنين. وهذان الاتجاهان يعوقان حركة الزعماء السياسيين والمخططين والموظفين الحكوميين الذين على اتصال مباشر بالمواطنين، ويسببان الخلاف معهم. ويجب عليهم الآن أن يعملوا في ما يبدو على تحقيق أهداف متضاربة: الأهداف التي توفر خدمات أفضل بصورة أشد فعالية ضمن ميزانيات مخفضة في أغلب الأحيان تخفيضا جذريا. وأعتقد اننا في اسرائيل نشاطر الرأي القائل أن حل هذا التضارب بطريقة عادلة وديمقراطية هو الهدف الرئيسي لاصلاح الخدمة المدنية في السنوات المقبلة.

وتقوم الاستراتيجية التي تسترشد بها جهودنا على نماذج تقدمية للادارة في القطاع العام، ولكنها تقوم أيضا على الوعي بأن الاصلاحات الهيكلية والاجرائية يجب أن تأخذ في الاعتبار السياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية، فضلا عن القيود الاقتصادية، للمجتمع المدني الذي توضع الاصلاحات فيه.

وعلى الرغم من أن اسرائيل ترى نفسها بلدا صغيرا وفتيا، فهي تفخر بأن تعتبر نفسها من الدول الأعضاء العريقة في الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن النمو السريع في عدد سكاننا طوال السنوات الخمسين الماضية جعلنا في موقف يتوجب فيه على ادارتنا العامة أن تواجه مشاكل عديدة يبدو أن دولا أخرى أكبر منها أعضاء في الأمم المتحدة تشاطرها إياها.

وفي حين أن اسرائيل انشئت بوصفها دولة ذات سيادة في عام ١٩٤٨، فإن الجذور التاريخية لمؤسساتها الاجتماعية وهيكلها الاداري قد أرسيت في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين. إن العديد من هيكلها التنظيمية الهامة، بما في ذلك نظامها القضائي، استعير أيضا، إن لم يكن ورث، من الانتداب البريطاني. وهذا الإرث، إرث الهيكل والعملية الإداريين، هو الذي نحاول تحديثه حاليا.

وتؤكد سياسة التعاون الإنمائي الفنلندي على التزام البلدان المتلقية بعملية التنمية وملكيته لها. ونحن ندعم اقتصاديا وبيئيا واجتماعيا وإداريا الجهود الوطنية المستدامة بما في ذلك الإصلاحات الهيكلية الضرورية. كما ندعم الجهود الموجهة للأخذ باللامركزية وتعزيز المستوى المحلي للإدارة. ويكتسي أهمية كبيرة الامتثال للقانون والقضاء على الفساد وإمكانية مساءلة صانعي القرارات سياسيا وقانونيا. ولدى تنفيذ أنشطة التنمية من الضروري تشجيع النهج القائمة على المشاركة على جميع أصعدة المجتمع. كذلك فإن تشجيع بيئة تمكينية لمشاركة القطاع الخاص هدف أساسي من أهداف التعاون الفنلندي في مجال التنمية.

ويجب بحث دور وأداء الإدارة العامة في صلتها بالتنمية في جميع مستويات منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك صناديقها العاملة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة. ونرى أن الأمم المتحدة يتعين أن تقوم بمهمتين رئيسيتين في ميدان الإدارة العامة أولا هما وضع منهاج عالمي للقضايا المتصلة بالإدارة العامة والتنمية وخاصة متابعة هذه الدورة المستأنفة؛ وثانيتها أن تكون أداة في تحسين الإدارة العامة والحكم في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، مع تأكيد خاص على أقل البلدان نموا. وفي رأينا أن هذه المهام لا تتطلب إنشاء هيكل إدارية أو حكومية دولية جديدة. إذ أن دعم الأنشطة التنفيذية لهذا القطاع ينبغي توجيهه أساسا عن طريق الهياكل القائمة حاليا وبصفة خاصة عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي الهياكل التي لها حضور في جميع البلدان المتلقية تقريبا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية):  
أعطي الكلمة لسعادة السيد يوسي بيلين الوزير في مكتب رئيس وزراء إسرائيل.

السيد بيلين (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أتكلم أمام الجمعية العامة، محفل رجال الدولة والمهنيين العاكفين على تحسين الإدارة العامة وإصلاح الخدمة المدنية. ويتيح لي هذا الاجتماع فرصة ممتازة لتبادل الآراء حول الخدمة العامة مع علماء وصانعين للسياسة ولأن أكون على دراية أكبر بالجهود الملموسة التي تقوم بها حكومات

خوفا من محاولات تقويض سلطتها مألوفة بالتأكيد لدى العديدين هنا. وبغية التغلب على هذه الصعوبات، بدأنا عقد اجتماعات منتظمة لمحفل يضم المدراء العاميين لجميع الوزارات الحكومية. ويسرت هذه الآلية التعاون كثيرا ووفرت الدعم للخطوات الرامية الى حل المشكلة.

والمسألة الأخرى التي أعتقد انها تتطلب تعليقا في هذا السياق هي عملية صنع القرار الحكومي. وأرجوا أن تسمحوا لي بضرب مثال مستمد من تجربتي الشخصية بالذات بوصفي وزيرا في الحكومة الاسرائيلية. فالمسائل التي تتصف بطبيعة مهنية للغاية وتتطلب اتخاذ قرارات تنفيذية تعرض على الحكومة في أغلب الأحيان. والواضح أن أغلبية الوزراء لديهم معرفة ضئيلة بالعديد من هذه المواضيع أو خبرة فيها، الأمر الذي يجعلهم يعتمدون كليا في أحوال كثيرة على المعلومات أو التوصيات التي يتلقونها من الوزير المسؤول. والمفترض أن يكون ذلك الوزير قد تحرى بالفعل الخيارات المتاحة، الذي عرض أفضلها على الحكومة. وأعتقد أنه من الأنسب عرض المجموعة الكاملة من الخيارات على الوزراء حتى يتسنى لكل منهم أن ينظر في جميعها قبل التوصل الى قرار. وبعد تعييني وزيرا بتأييد من رئيس الوزراء السابق، الراحل اسحق رابين، بدأت بإعداد أوراق أساسية تتعلق بالمسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال قبل الجلسات الأسبوعية التي تعقدها الحكومة. وهذه الوثائق ليست أوراقا تعبر عن مواقف؛ إنما هدفها توفير تحليل للإطار التاريخي ذي الصلة، فضلا عن أهمية كل قرار والنتائج المحتمل أن تسفر عنه وباستطاعتي أن أؤكد أنه اتضح أنها وسائل فعالة في اتخاذ القرارات الوزارية.

وعلاوة على ذلك، تجري أيضا مناقشات معمقة لموضوعي التخطيط ووضع ميزانية للعمليات الحكومية. واتفقنا على تقييد إجمالي عدد الوزارات الحكومية. وأقر تعديل لقانوننا الأساسي المتعلق بالحكومة يحصر عدد الوزراء بـ ١٨ وزيرا بعد إجراء الانتخابات المقبلة في أيار/مايو ١٩٩٦. ويحتمل أن يكون العدد الفعلي للوزارات أدنى من ذلك.

وأود أن أذكر مثالا على هذا الإصلاح المقترح، وهو مثال يجري تطبيقه بالفعل. فاعتبارا من آذار/مارس ١٩٩٦، أعمل وزيرا في مكتب رئيس الوزراء بدلا من كوني وزيرا للاقتصاد والتخطيط. وقد تم هذا التغيير بعد أن أوصيت، خلال مدة ولايتي، بحل وزارة الاقتصاد

ونظرا لأننا كنا منهمكين في كفالة بقائنا، وحماية أمتنا، واستيعابنا للاجئين والمهاجرين وإنشاء دولة حديثة، بكل ما في الكلمة من معنى، فقد حال هذا دون أن نوجه ما يكفي من الطاقة نحو مهمة إصلاح الخدمة المدنية والقيام في نفس الوقت بتعديلات للاحتياجات المتغيرة لمجتمعنا النشط. والتغيرات التي تجري في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط، من قبيل توسيع عملية السلام والتحسين الكبير في اقتصادنا، تتيح لنا الفرصة الآن للتركيز الأكبر على طاقاتنا ومواردنا تحقيقا لتلك الأغراض.

ولقد شعرت بسرور بالغ لدى ملاحظتي أن عددا من النهج التي توجه جهودنا، فضلا عن بعض المبادئ الكامنة في أساس الإصلاحات التي نعمل على تحقيقها حاليا، قد احتضنتها وفود وخبراء من دول أخرى شاركوا في الجلسات التحضيرية لهذه الدورة الهامة.

وأعتقد أن بإمكانني القول بثقة إن الخصخصة واللامركزية وتوكيل السلطة، بالترافق مع التنسيق المعزز، الدعائم الأساسية للجهود التي تبذلها اسرائيلي من أجل زيادة الفعالية والكفاءة في خدمتها المدنية، وبخاصة الوكالات التي توفر الخدمات مباشرة لمواطنيها. وفي التقرير الذي نشره المؤتمر الاقليمي المعني بدور الادارة العامة في تعزيز الإصلاحات الاقتصادية، وهو المؤتمر الذي عقد في برلين في وقت سابق من هذا العام، اكتشفت عددا من البيانات المتعلقة بالمبادئ الثلاثة التي ذكرتها تورا، والتي احتضنها بإخلاص. فعلى سبيل المثال، ذكر أن إصلاح القطاع العام الزامي في كل دولة تمر بالتحول من الاقتصاد الشديد التركيز الى اقتصاد السوق القادر على دمج في السوق العالمي. وفي هذه الظروف، يجب إعادة تحديد دور الدولة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للنهج من الإصلاح أن ينظر الى الادارة العامة كنظام يكيف نفسه باستمرار مع احتياجات المستهلكين ومطالب المواطنين.

ونحن في اسرائيل، الدولة التي تتصف بدرجة عالية من المركزية البيروقراطية، تواجهنا صعوبات خطيرة تتعلق بالتنسيق فيما بين وكالات الدولة. ومشكلة الادارات والوكالات غير الراغبة في التعاون

وتتصل الخاصية الثانية باستياء الجمهور من أداء الحكومة والإدارة العامة على الصعيدين القطري والمحلي.

وتتصل الخاصية الثالثة بتخطيط وتنفيذ المشاريع والبرامج التي تدفعها بصورة رئيسية المصالح السياسية القصيرة النظر أو الرغبة في إرضاء قطاعات محددة من السكان. ولا يزال تمويل هذه المشاريع، التي لا تراها دائما أغلبية المواطنين مشاريع حتمية، مستمرا بالرغم من علو تكاليفها والاختلاف على نواتجها الملموسة.

والخاصية الرابعة هي التغيير في العلاقة بين فرادى المواطنين والدولة، الناجم عن عوامل مثل المواقف المغيرة، ودور وسائل الإعلام، والتدفق المتزايد للمعلومات، مما يشكل إحدى سمات العصر الحديث. ويمكن التعبير عن هذه العلاقة الجديدة بأنها مفهوم منقح للحقوق المدنية للفرد. إن المواطن الفرد في إسرائيل وفي أماكن أخرى أكثر وعيا من أي وقت مضى بحقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم فإن من واجب الحكومات الديمقراطية أن تستجيب لتوقعات مواطنيها المتزايدة فيما يتصل بممارسة تلك الحقوق والمطالب التي تستتبعها.

وفي هذا السياق، أود أن أذكر كيف استجابت الخدمة المدنية في إسرائيل لاحتياجات مجموعتين متميزتين في مجتمعنا. وإنني أشير بالطبع إلى موجة المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي السابق وإثيوبيا، بالإضافة إلى الأقليتين الوطنيتين الكبيرتين، العرب والدروز الإسرائيليين. فقد فتحت الخدمة المدنية أبوابها في وجه المهاجرين الجدد لا لمجرد توفير العمالة، وهي حاجة أساسية لكل مواطن، ولكن، والأهم من ذلك، كتدبير لزيادة حساسية النظام تجاه الاحتياجات الخاصة لهاتين المجموعتين من السكان. وفيما يتعلق بالأقليات العربية والدرزية في إسرائيل، فقد وضع بنجاح برنامج عمل إيجابي مستهدف. ويسرني أن أبلغكم بزيادة تبلغ ٢٠ في المائة في عمالة الأقليات خلال السنتين الماضيتين - ويفوق هذا المعدل توقعات البرنامج الأساسي.

إن النماذج البيروقراطية المألوفة لدينا جميعا، تلك المعتمدة تاريخيا في إنشاء إدارتنا العامة ونظم، يجري استبدالها الآن. وتؤكد النهج الجديدة على اللامركزية، والاستقلال، والتخصص، ونوعية الخدمات، وصنع القرار على أساس المشاركة، والإدارة وفقا للأهداف، والتعويض

والتخطيط. لقد توصلت إلى أن وجود هذه الوزارة بوصفها هيئة فريدة ومستقلة غير مبرر. إن ادارتها المنفصلة يمكن أن تدمج بسهولة وعلى نحو أرشد في عدد من الوزارات الأخرى. ولقد اتخذ هذا الاجراء كجزء من جهودنا الرامية إلى جعل الحكومة صغيرة الحجم وكفؤة قدر الامكان.

وعلى الرغم من أنني أؤيد النظرة الفلسفية في أن تقوم كل وكالة حكومية بتقرير سياساتها العامة وأهدافها التنفيذية الخاصة بها، فضلا عن تحكمها الذاتي بتنفيذ تلك السياسة العامة وبتدقيق ما ينتج عن ذلك فإنني لا أعتقد أن هذا الأمر يتضمن وجوب قيام الوكالات بتقديم المجموعة الكاملة من الخدمات المصاحبة. وأعتقد أنه من المفضل أن يتنافس المزودون المباشرون للخدمات العامة - من قبيل الصحة والتعليم والانعاش الاجتماعي - فيما بينهم على زبائنهم. ويمكننا، عن طريق العمل وفقا لمبادئ المناقشة، أن نحقق تخفيضا كبيرا في النفقات العامة وأن تزيد فعالية عملية توفير الخدمات.

ومع ذلك، ينبغي لنا عند تقديم مفهوم إيصال الخدمات هذا أن نضع في اعتبارنا باستمرار أن الزبون مواطن أيضا، فرد يدفع الضرائب التي تدعم من حيث الجوهر المؤسسات ذاتها التي أنيط بالحكومة تقديم خدماتها. وينبغي أن يكون الاعتراف المستمر بأهمية الطابع العام لهذه الخدمات دليلنا على طريق الإصلاح.

ويبدو لي أن كل البلدان الديمقراطية، بما فيها إسرائيل وكل البلدان التي تسير صوب الديمقراطية والاقتصاد الحر، تتشاطر عددا من الخصائص. وتعطي هذه العناصر زخما للإصلاحات التي نحاول تنفيذها في إسرائيل - إصلاحات أننا مقتنع بأنه يجب علينا أن نواصل دعمها.

وتتصل الخاصية الأولى بالاحتياجات المتزايدة في وجه الميزانيات المتقلصة، وهو اتجاه تصاحبه معارضة شعبية حادة للزيادات الضريبية. وتبدو القدرات الوظيفية والمالية للمؤسسات الحكومية عاجزة عن مواكبة وتيرة نمو الاحتياجات أو التوقعات العامة المتصلة بزيادة الخدمات والتحسين التدريجي في نوعية الحياة.

وفي ختام ملاحظاتي، أود أن أؤكد مجدداً على المبدأين المؤيدين لدى اختتام الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالإدارة العامة التي عقدت في الشهر الماضي في ريو دي جانيرو. وأرى أن لهذين المبدأين صلة وثيقة بمناقشتنا. وهذان المبدأان هما، أولاً، أنه يمكن للحكومات أن تحقق درجة أعلى من الكفاءة عن طريق تشجيع المشاريع الخاصة لتوفير الخدمات التي كان القطاع العام يقدمها سابقاً؛ وثانياً، أنه ينبغي للنماذج الجديدة للإدارة العامة أن تؤكد على المشاركة بين الإدارة العامة والمجتمع المدني.

ولكن، إذا جاز لي، أود أن أنهي كلمتي بإشارة إلى المبدأ الجوهري الأساسي الذي يشكل أساس نهجنا لإصلاح الخدمة المدنية. إننا في إسرائيل لا ننظر إلى الإصلاح بوصفه وسيلة لمكافحة نيران الاستياء العام بشأن توفير خدمة أو أخرى. ولكننا، على النقيض من ذلك، نعتبر الإصلاح استراتيجية للاستعراض الدوري للمسائل التي تهم الشعب، وللتخطيط والتنفيذ والتعديل ولتقييم نتائجها. فعمليات إعادة التقييم هذه ضرورية إذا كان للخدمة المدنية أن تتطور مع تطور المجتمع وأن تظل بالتالي أداة ناجعة لتنفيذ السياسة الموضوعية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألبانيا.

السيد كولا (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لسي أولاً أن أهنئ الأمين العام على تقريره المفصل جداً الذي يقدم للدول الأعضاء منظورا جديداً بشأن فعالية الإدارة العامة ودور المنظمة في هذا الصدد.

لقد ظلت ألبانيا، طيلة أربع سنوات خلت، تسير على طريق الديمقراطية، وحدثت تغيرات ديناميكية في جميع المجالات، وإذ تخلت ألبانيا عن نظام كان كل شيء فيه تابعاً للدولة وسيطرت عليه الدولة بصورة مركزية، فقد تعيّن عليها أن تواجه تحدياً يتمثل في إنشاء نظام ديمقراطي واقتصاد سوقي.

وكانت الأهداف الرئيسية للإدارة الألبانية التي برزت إثر الانتخابات الديمقراطية التي أجريت في ١٩٩٢ تتمثل فيما يلي: اللامركزية والتوجه الجديد للدولة؛ وفصل السلطات وجعلها مستقلة؛ وإرساء حكم القانون؛

التفاضلي، والمساءلة. وكل هذه في الحقيقة توسع آفاق المفهوم التقليدي للخدمة العامة.

وفي ضوء الخصائص التي ذكرتها وتوفّر نماذج جديدة لتنظيم الإدارة العامة، تم وضع الإصلاحات الجارية تنفيذها في إسرائيل من منظور أربعة أهداف أساسية. الهدف الأول هو إجراء تخفيض كبير في حجم الخدمة المدنية، والموارد المخصصة، والقطاعات التي تشهد تدخلاً حكومياً. ويستتبع الهدف الثاني إعادة تعريف سلطات الوزارات الحكومية ومسؤولياتها باعتبارها وكالات موظفين استراتيجية تركز على صياغة السياسات، والإشراف، والتقييم المنتظم للبرامج التشغيلية. والهدف الثالث هو تحسين القدرات التنفيذية والتنظيمية للهيئات التنفيذية في التنمية الإدارية ووضع الميزانية وسياسة الأجور واستخدام الموارد البشرية. والهدف الرابع هو تحويل عدد من الوكالات الإدارية إلى مراكز مستقلة تعمل على أساس الربح والتكلفة.

ويتوقف تحقيق هذه الأهداف الأربعة على تطبيق ثلاثة مبادئ أساسية من مبادئ إصلاح الإدارة العامة - اللامركزية وتفويض السلطة والمساءلة الشخصية - بالإضافة إلى وضع الميزانية وفقاً للتشغيل والإنتاج. ولا يسمح لي إطار المناقشة الحالية أن أتكلم بالتفصيل عن هذا الموضوع، ولكنني أفترض أن الممثلين يطلعون على هذه المفاهيم والنماذج وغيرها ذات الصلة.

وأجد أن من المشجع أن هناك دلائل على وجود اتجاهات مماثلة في الإصلاح الحكومي والإداري في الكثير من البلدان. وتبين هذه الاتجاهات درجة الوعي لدى الحكومات الأخرى بضرورة اتخاذ تدابير للارتقاء بقدرات خدماتها العامة. وأرى أنه يمكنني أيضاً أن أفترض أننا جميعاً نقدر إشكالية تنفيذ هذا التغيير ومدى صعوبة تنسيق احتياجات جميع الأطراف العاملة العامة والخاصة والمصالح المعنية. فنحن، مع ذلك، لا نقوم بمجرد تعديل الهياكل أو العمليات؛ إننا نحُدث ثورة في مفهوم الخدمة العامة الذي يأخذ به أصحاب المصلحة جميعاً.

جدول متكامل للرواتب؛ وسادسا، الفصل بين أدوار المناصب السياسية والإدارية والتنفيذية بغية الإسهام في فعالية أداء الإدارة.

وهناك في ألبانيا حاليا عديد من مؤسسات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي التي تضطلع ببرامج المساعدة لتشجيع القطاع الخاص، وإنشاء الهياكل الأساسية، وحماية البيئة، وإصلاح النظام المصرفي. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر الى هذه المؤسسات على المساعدة التقنية والمالية التي قدمتها لألبانيا عن طريق هذه البرامج.

وبغية المتابعة الدقيقة لإصلاح هياكل الإدارة العامة أنشأنا قسما للإدارة العامة، يرتبط بمجلس الوزراء، وأيضا فريقا عاملا فيما بين القطاعات. وبعد سنتين من العمل، قام ذلك القسم، من جملة أمور أخرى، بوضع دليل على الحكومة، وإنشاء مركز معلومات للإدارة العامة، تحت رعاية مجلس الوزراء، وبوضع مشروع مدونة للخدمة المدنية ومشروع مدونة لأداب المهنة. وتعمل أيضا على إنشاء نظام لتدريب موظفي الإدارة العامة وتوظيفهم وترقيتهم.

وأولينا انتباها خاصا لتقوية الحكم المحلي عن طريق تنظيم دورات للمهنيين، لتنفيذ الإصلاح على المستويين المركزي والمحلي للإدارة بنفس الوتيرة.

ونعلق أهمية خاصة على التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بإنشاء هيئات وبرامج استشارية لتطوير البنية الأساسية، ودراسة معايير الحماية البيئية، وإنشاء إدارة ضرائب ذات طابع مهني، واعتماد إطار قانوني كامل للإدارة ولتعزيز دور المحاكم في حسم المنازعات الإدارية، والتصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية المعنية بالعمالة والتنمية الاجتماعية.

وتحتاج ألبانيا الى المساعدة التقنية والمالية للأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية لكي تتمكن من تنفيذ هذه التوصيات، وخطط العمل المعتمدة في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الدولية.

ونرى أن التوصيات بإعادة هيكلة برنامج الأمم المتحدة في الإدارة العامة، وإنشاء صندوق طوارئ، وإنشاء صندوق دولي لدمج المسائل البيئية في برامج

وإضفاء الطابع المؤسسي على الملكية الخاصة وحماية الحق في الملكية الخاصة؛ وإنشاء الحكم المحلي ذي الأداء المناسب.

وبعد مرور أربع سنوات، يمكننا أن نؤكد أن إقامة النظام الديمقراطي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي قد أصبحا فعلا حقيقة واقعة في ألبانيا. وقد اضطلعت بدور في هذا المجال برامج المساعدة التي قدمتها مؤسسات مالية ومنظمات دولية أخرى. وخلال فترة قصيرة جدا من الزمن، حققنا خصخصة المشروعات التجارية ذات الحجم المتوسط فضلا عن خصخصة الأراضي، وحررنا الأسعار، وتحكمنا بالنضخم، وثبتنا استقرار عملة البلد، وهيأنا مناخا مؤاتيا للاستثمار.

وهذا الإصلاح الاقتصادي سار يدا بيد مع سن تشريعات حديثة تدعم الخصخصة، والاستثمار الأجنبي، والنظام المصرفي الجديد ونظام الجمارك والضرائب. ولقد أوجد هذا كله الإطار المؤسسي الأساسي لتقدم الإصلاح الاقتصادي في ألبانيا.

وفي هذا السياق، فإن إنشاء إدارة حديثة على غرار إدارات البلدان المتقدمة النمو ما زال يشكل أولوية بالنسبة الى الحكومة. وركز الإصلاح في مجال الإدارة أولا على خدمة دافعي الضرائب بأفضل طريقة ممكنة وعلى دعم التنمية من خلال تنظيم العمل على جميع مستويات الإدارة المركزية والمحلية - وتحقيقا لهذا الغرض، نضطلع الآن بعملية تحديد سياسي لبرنامج يحدد مهمة مختلف قطاعات الإدارة العامة؛ وثانيا، إنشاء أشد الهياكل مناسبة لتحقيق هذه المهمة - ولقد أرسينا حتى الآن أساسا لهيكل الوزارات، ونواصل الآن الاضطلاع بهذا العمل بالنسبة لمكاتب أخرى في الإدارة المحلية والمركزية، وذلك من أجل أن نحدد بدقة أدوار مختلف مستويات الإدارة، وأن نفصل بين السلطات وأن نتخلص من الهياكل الموازية وأن نردم الفجوات؛ وثالثا، بعد إنشاء هذه الهياكل، البدء بتعيين الموظفين المؤهلين وتعزيز تعليمهم المهني؛ ورابعا، تحسين صورة الموظف المدني، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمصداقية الموظف - وتحقيقا لهذا الغرض، فقد سن البرلمان الألباني توا قانونا يتعلق بالخدمة في الإدارة العامة؛ وخامسا، التحكم بعدد الموظفين في الإدارة، بالإضافة الى تحديد مرتباتهم، من خلال

لقضايا التنمية أكثر كفاءة وفعالية يمكن تطبيقها بصورة موحدة.

ومع أن تطوير وتعزيز الإدارة العامة التي تتسم بالفعالية والكفاءة وتستجيب لاحتياجات مختلف السكان هما من القضايا التي تهتم جميع البلدان في العالم، يبدو أن بعض التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام لا تراعي المبادئ المذكورة أعلاه وتفترض، علاوة على ذلك، أنه يمكن إيجاد نموذج كامل ومتطور لحسن الإدارة يمكن للأخريين اقتباسه.

ومن الصحيح أن جميع البلدان في العالم المتقدم والنمو والعالم النامي على السواء تعاني من نفس الأمراض التي تؤدي أحيانا إلى شلل الجهاز الإداري وخلق بعض العوائق في سبيل التقدم. بيد أن هذه العوائق لا يقاس تأثيرها بتأثير البيئة الإنمائية الدولية غير المواتية والافتقار إلى إمكانية الوصول إلى الموارد المالية الكافية وإلى التكنولوجيا، التي لا تزال من أصعب العقبات في طريق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة للبلدان النامية، ولا تزال أيضا من الشروط المسبقة لقيام إدارة عامة أكثر فعالية وكفاءة.

وفيما يتعلق بقضايا الترتيبات المؤسسية وقضايا المتابعة، نعتقد أن الآليات والأجهزة القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة يجب أن تواصل العمل كما كانت في الماضي وأن تواصل مهمتها كمنتدى لتيسير تبادل المعلومات والخبرات، ولتقديم المساعدة إلى البلدان بناء على طلبها.

واسمحوا لي الآن أن أبدي بعض الملاحظات عن خبرات ومنجزات حكومة جمهورية إيران الإسلامية والتحديات التي تواجهها فيما يتعلق بالإدارة العامة والتنمية خلال السنوات الخمس الماضية. فمنذ ١٧ عاما، ورثت جمهورية إيران الإسلامية من النظام السابق، في جملة أمور، اقتصادا شديد الاعتماد على العائدات من صادرات النفط، وفقرا وأمية منتشرين على نطاق واسع، وخاصة في المناطق الريفية، وعدم كفاية الخدمات الأساسية والهيكل الأساسية وجهازا حكوميا يفتقر إلى الكفاءة.

وتفانم هذ الوضع، في بداية الثمانينات، بفرض حرب مدمرة دامت ثمانية أعوام استلزمت تعبئة نصب كبير من الموارد المتاحة. وإضافة إلى ذلك، واجه البلد

تنمية الهياكل الأساسية، وبوضع فريق الخبراء تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ستعزز دور المنظمة في مجال الإدارة العامة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية):  
أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت - رافنشي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن استهل كلمتي بتوجيه التهنية للأمين العام ولفريق الخبراء على إعداد التقارير المعروضة علينا.

إن الدورة المستأنفة للجمعية العامة عن الإدارة العامة والتنمية توفر لنا محفلا تتمكن فيه الدول الأعضاء من معالجة هذه المسألة الهامة عن طريق تبادل الآراء والخبرات في هذا المجال، حسبما نص قرار الجمعية العامة ١٣٦/٤٩. وأود أن أعدد بعض أهم المبادئ، التي هي في رأينا جزء لا يتجزأ من نجاح المناقشة بشأن هذا الموضوع.

ويسلم الأمين العام في تقريره بأن دورة الإدارة العامة ومركزها وتشغيلها ترتبط كلها بالطابع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الفريد لكل بلد، ويبين أيضا أن المسؤولية الأولى عن بذل أي جهد في هذا الصدد تقع على عاتق الحكومات الوطنية. ونحن نؤيد الرأي الذي عبر عنه الأمين العام.

ويجدر بالملاحظة أن هذا الإيمان مستمد أصلا من روح ميثاق الأمم المتحدة ونصه.

وفضلا عن ذلك، وبالنظر إلى أن الهياكل الحكومية ونظم الإدارة العامة تختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر وفقا للقيم التي يأخذ بها البلد المعني والخلقية التاريخية والثقافية والفلسفية، يجب أن يتضمن أي نهج شامل المراعاة التامة لهذه المكونات الأساسية جدا لإدارة التنمية.

وفي ضوء هذه المبادئ، فضلا عن حقائق الأولويات الإنمائية والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تتباين تباينا كبيرا من بلد إلى آخر سيكون من الصعب تماما، إن لم يكن من المستحيل، تحديد أو اقتراح نموذج لإدارة عامة

أولاً، الصادرات غير النفطية، التي كانت تشكل ٥ في المائة فقط من التجارة الخارجية للبلد قبل ثورة ١٩٧٩، بلغت ٥ بلايين دولار في عام ١٩٩٥، أي ما يقرب من ٣٠ في المائة من تجارتنا الخارجية. وثانياً، تحول الاتجاه نحو تصدير الأصناف والسلع المجهزة ذات القيمة المضافة، الذي تراوح بين الأغذية المعلبة والمنتجات البتروكيميائية. وثالثاً، بلغ رصيد الفائض التجاري ٥ بلايين دولار في عام ١٩٩٥. ورابعاً، هبط العجز في الميزانية من ٥٠,١ في المائة في الفترة ١٩٨٨ و ١٩٨٩ إلى ١,٨ في المائة فقط في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٢، وستصل إلى الصفر في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، وفي الوقت نفسه، بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو ٧ في المائة خلال السنوات القليلة الماضية.

وخامساً، ارتفعت حصة الميزانية الإنمائية من مجموع الميزانية من ١٩,٤ في المائة في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ إلى ٣٨ في المائة، ومن المتوقع أن يتحقق الهدف الطموح وهو وصول حصة التنمية إلى ٤٨ في المائة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، وهي خطوة لن يسبق لها مثيل في تاريخ الاقتصاد الإيراني.

وسادساً، تحققت خطوة كبيرة في تنمية الهياكل الأساسية بحيث أصبحت مياه الشرب والطرق والمدارس والخدمة الهاتفية والعيادة الطبية وغيرها من الخدمات الأساسية في متناول عشرات الألوف من المدن والقرى، بما في ذلك المناطق النائية في البلد. وبنهاية فترة الخطة الإنمائية الثانية أي عام ١٩٩٥-١٩٩٩، ستصل المياه الصحية الممددة بأنابيب إلى نحو ٩٨,٩ في المائة من سكان الريف.

وسابعاً، في قطاع الطاقة، فقد نفذت، بالإضافة إلى استخدام وسائل اقتصادية، مشاريع رئيسية من أجل توسيع استخدام الغاز الطبيعي، الموجود بصورة وفيرة في البلد، وتوفير مصدر للطاقة أقل تلوثاً لتلبية احتياجات المدن والريف، ومن ثم صون البيئة. ومن المتوقع بنهاية فترة الخطة الإنمائية الثانية أن تكون هذه الخدمة في متناول السكان في جميع أنحاء البلد. وجرى أيضاً بعض الاستثمارات أيضاً نحو استخدام الطاقة الحرارية والنوية في الأغراض السلمية من أجل تشجيع زيادة استخدام المصادر النظيفة والمتجددة للطاقة.

وثامناً، تبذل حالياً جهود لبلوغ الكفاية الذاتية في إنتاج الأدوية والأجهزة الطبية.

كوارث كثيرة طبيعية ومن صنع الإنسان، من بينها انتشار الفيضانات والزلازل الرهيبة والخراب الناتج عن ارتفاع منسوب مياه البحر وهجرة ملايين الناس من المناطق التي نكبت بالحرب في بلدان مجاورة ووجود تدابير اقتصادية قمعية مفروضة ضد البلد.

وعلى الرغم من ذلك، وحتى في ظل هذه الظروف، بذلت جهود هائلة في جميع أنحاء جمهورية إيران الإسلامية لإقامة نظام جديد مبني على الديمقراطية والحرية والاستقلال والعدالة الاجتماعية وفقاً للقيم الوطنية. وصممت الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبدأ تنفيذها قرب نهاية الثمانينات.

وعلى الرغم من محن تلك الفترة على الصعيدين الداخلي والدولي معاً، تحقق بدعم الشعب الإيراني نمو مشجع متوسطه السنوي ٧,٣ في المائة خلال فترة تنفيذ الخطة.

وكان من بعض السياسات التي نفذت في إطار الخطة الأولى تدابير للتكيف الهيكلي الاقتصادي والخصخصة وخدمة الديون وتوازن الميزانية والسيطرة الأكثر فعالية على المجموعات النقدية واستخدام صكوك مالية جديدة ومبتكرة وتبسيط الأنظمة التي تحكم التجارة والانتاج واتخاذ خطوات رئيسية نحو إقامة اقتصاد سوقي والاطلاع بدراسات بشأن تحسين الاستفادة من خدمات الإدارة العامة وعن تعزيز المنظمة الوطنية لشؤون الإدارة واتخاذ تدابير لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتوسيع العلاقات والتعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على أصعدة مختلفة، من بينها الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

وبناء على الخبرات القيمة المكتسبة والدروس المستفادة من هذه المحاولات، أمكن الشروع في الخطة الإنمائية الخمسية الثانية في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٥، وهو بدء السنة الإيرانية. وفيما يلي أمثلة على المنجزات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأخيرة كمؤشر إلى القدرات والإمكانات التي تتمتع بها الإدارة العامة في بلدي فيما يتعلق بالتنمية.



وختاماً، أود أن أؤكد أن تمسك إيران بالقيم الإسلامية قد يسر إلى درجة كبيرة مهام الإدارة العامة في تحقيق الأهداف المرسومة والأغراض التي توختها حكومة جمهورية إيران الإسلامية. وتبين خبراتنا ونجاحاتنا، مرة أخرى، إلى أي مدى يمكن أن يكون القطاع العام فعالاً وكفياً إذا كان مدفوعاً بعقائد المجتمع الذي يخدمه وخلفيته.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثلة كازاخستان.

السيدة اريستانبيكوف (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): تسلّم جمهورية كازاخستان بالحاجة الملحة إلى تعزيز فعالية الإدارة العامة بغية تهيئة الظروف المؤاتية للتنمية المستدامة في الدول، والخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي في هذا الصدد، والتي تتجلى في إعلان طنجة، وقرار الجمعية العامة ١٣٦/٤٩ ووثائق أخرى من وثائق الأمم المتحدة.

ويعرب وفد كازاخستان عن تقديره للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على تقريره بشأن الإدارة العامة والتنمية (A/50/847) وبيانه الاستهلاكي البالغ الإثارة للتفكير اللذين يضيفان على المناقشات طابعاً إيجابياً للغاية.

وأود أيضاً أن ألاحظ فائدة تقرير فريق الخبراء المعني بالإدارة العامة والمالية العامة (A/50/525) وحسن توقيته، وهو التقرير الذي يتضمن مادة تحليلية شاملة تماماً وتوصيات مهمة.

وترحب كازاخستان بجهود الأمم المتحدة من أجل تعزيز الشفافية في التدابير المتخذة في ميدان الإدارة العامة والتنمية وتؤيد فكرة الدور التنسيقي الذي يجب على الأمم المتحدة أن تؤديه في تقديم المعلومات والخدمات على أساس جمع ونشر تلك المعلومات، مع مراعاة التجربة التي مرت بها المنظمة في ميدان الإدارة العامة والتنمية. ونشاطر أيضاً مشاطرة كاملة الرأي القائل بأن تحسين النظم الإدارية، وتقديم الخدمات الاستشارية، وتدريب الموظفين والقيام بأنشطة أخرى تتطلب أن تعطى الأولوية في اهتمام الأمم المتحدة والدول المانحة.

وتتجلى الأهداف والمهام التي تواجه المجتمع العالمي في تعزيز دور الحكومات والهيئات التابعة للدولة

وتاسعاً، بينما كانت إيران في الماضي غير البعيد معتمدة على البلدان الصناعية من أجل حتى أبسط المشاكل التقنية، يقوم الإيرانيون حالياً بتصميم وتنفيذ مشاريع جبارة كبناء السدود ومحطات لتوليد الطاقة ومحطة تكرير النفط والمجمعات البتروكيميائية وشبكات الطرق تحت الأرضية. ومن ذلك، مثلاً، سيتحقق في الأيام القادمة مشروع خط مشهد - ساراخس الحديدي الهائل الذي سيصل ما بين شرق آسيا وجمهوريات آسيا الوسطى والموانئ البحرية الرئيسية على الخليج الفارسي في الجنوب وبأوروبا في الغرب. وهذا المشروع إيراني كله ويقوم به إيرانيون.

وعاشراً، فقد بلغت القدرات التقنية والعلمية والقدرات على تطوير الهياكل الأساسية للبلد مرحلة دخل فيها القطاعان الإيرانيان، العام والخاص، في برامج للمساعدة التقنية من أجل تنفيذ مشاريع خارج إيران.

وحادي عشر، ارتفع إنتاج الأغذية من أقل ٥٠ في المائة من الطلب في عام ١٩٧٩ إلى ٨٦ في المائة في عام ١٩٩٥. وقد حدث ذلك في نفس الفترة التي بلغ فيها عدد السكان ضعف ما كان عليه تقريباً.

وثاني عشر، تواصل إيران اتخاذ تدابير عاجلة لاستئصال الفقر وخاصة من خلال سلسلة من السياسات المرنة وإدارة الموارد الوطنية والاستفادة الكاملة من القدرات الانتاجية وتوليد العمالة.

وثالث عشر، بلغ نمو صناعة التأمين معدل نمو قدره ٦٢ في المائة.

ورابع عشر، انخفض معدل نمو السكان من ٣,٦ إلى ١,٧ في المائة.

وخامس عشر، ارتفعت نسبة التعليم من ٤٧,٥ في المائة عام ١٩٧٩ إلى ٨٢,٦ في المائة عام ١٩٩٤. وخلال الفترة نفسها، وصلت نسبة التعليم بين النساء، وقد كانت ٣٥,٥ في المائة فقط عام ١٩٧٧، إلى ٧٨,١ في المائة عام ١٩٩٤، وقفزت نسبة التعليم في المناطق الريفية من ٣٠,٥ في المائة إلى ٧٥,١ في المائة.

الإدارة وتنفيذ الإصلاحات، مع توسيع وتعزيز وظائف الهيئات المحلية للسلطة التنفيذية.

وفي ضوء دخولنا في مرحلة جديدة من التحول - تحقيق الإصلاح الدستوري - تقوم الحكومة الآن بتحسين الإدارة وترفع خدماتها الإعلامية إلى مستوى جديد. وهناك حاجة إلى رفع العناصر الأساسية للإدارة الاقتصادية والإصلاح الزراعي إلى المستوى الإقليمي وإلى إعادة تنظيم الخدمة المدنية.

وقد بدأت حكومة الجمهورية اتباع سياسة تجمع على نحو فعال بين المركزية واللامركزية في الإدارة في تنفيذ الإصلاحات والنقل التدريجي لمعظم الوظائف والسلطات الحالية من الحكومة، والوزارات ومكاتب الدولة إلى المستوى الإقليمي، بينما يؤدي النقل المناسب للحقوق إلى تعزيز لامركزية المسؤوليات.

وتستهدف السياسات الإقليمية للحكومة تهيئة الظروف المناسبة للاستغلال الفعال للعوامل الإقليمية في النمو الاقتصادي في الأقاليم ذاتها وفي البلد في مجموعته، وفي تعزيز وحدة الجمهورية واستقلالها، وفي رفع مستوى المعيشة للشعب وتحسين الظروف البيئية.

وتستجيب الإصلاحات التي توضع في البلد في ميدان الإدارة العامة إلى المطالب الجديدة أساسا الواقعة على الموظفين المدنيين. وتنطوي هذه، في المقام الأول، على تحسين الطابع المهني لموظفي الحكومة وتأهيلهم في أشد أساليب الإدارة تقدما. وقد اعتمد انسجاما مع هذا الهدف بالتحديد قانون ١٩٩٦ الخاص بالخدمة المدنية في الجمهورية.

وإن رئيس كازاخستان، نور سلطان نزاريف في رسالته إلى الأمين العام بشأن نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية قد أوضح أن:

"نتائج المؤتمر رفيع المستوى في كوبنهاغن قد وضعت أساس السياسة الاجتماعية لدولتنا في السنوات القليلة التالية وفيما بعدها".

وتولي حكومة كازاخستان أولوية خاصة لتعزيز فعالية نظام الحماية الاجتماعية للسكان بمنحه قدرا أكبر من التركيز وبالتحديد الواضح للواجبات والمسؤوليات المالية للأجهزة الإدارية التابعة للدولة على مختلف

في عملية ضمان النمو الاقتصادي الثابت والتنمية المستدامة في جميع البلدان، تجليا كبيرا في حاجة بلدي إلى تعزيز إمكانية الإدارة العامة والمالية العامة.

إن جمهورية كازاخستان تسيطر تدريجيا، وهي تبرز بوصفها دولة ذات سيادة، على الطريق الصعب والمتناقض، طريق تحويل علاقاتها الاقتصادية. وبالتنفيذ المستمر لعملية جارية لتحرير الاقتصاد فككنا نظام التخطيط المركزي الأسبق تفكيكا تاما، ونقوم ببناء هيكل سوق أساسي ضمن الحركة الحرة للبضائع ورأس المال. وتتجلى للعيان تدريجيا عملية من عمليات الإصلاح في ملكية الدولة، ممتحة مجالا أكبر للمشاريع الخاصة.

إن السنوات الخمس الأولى في الحياة بالنسبة للحكومات والشعوب وقت التعليم النشط والمشاركة مع العالم. وبالنسبة لبلدنا، كان ذلك الوقت وقت تحقيق مركز الدولة وإقامة الروابط الاقتصادية، وإنشاء مؤسسات المجتمع المدني، وتنفيذ الإصلاح السياسي والاجتماعي - الاقتصادي العميق.

ويتضمن نظام الإدارة العامة، في تقرير الأمين العام وفي مشروع القرار الذي قدمه وفد المغرب، جوانب أوسع تشمل، الإصلاحات الانتخابية والقضائية والقانونية وتقوية المجتمع المدني. وفي هذا المقام، يجب أن نؤكد على أن الدستور الجديد لجمهورية كازاخستان يكرس الأسس القانونية للإدارة العامة على أساس تمييز واضح جدا بين أفرع السلطة الثلاثة: التشريعية والتنفيذية والقضائية. وقد كان انتخاب هيئة تشريعية ذات مجلسين وإقرار إصلاحات قضائية وقانونية وتنمية وتوطيد الأسس الديمقراطية للمجتمع، أحد الأمثلة على تنفيذ هذه الأحكام في دستور الجمهورية.

ووفقا لبرنامج عمل الدولة المعتمد مؤخرا لتمديد الإصلاحات إلى الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨ بالإضافة إلى المهام البالغة الأهمية، مهام تعزيز تثبيت الاقتصاد الكلي الذي تحقق بالفعل في بلدي، نخطط لإجراء إصلاح هيكل مؤسسي، ولتكثيف دعم الدولة للمشاريع الحرة ولتعزيز مؤسسات سلطة الدولة والشرعية والقانون والنظام، بالإضافة إلى الانضباط المالي والنقدي. ونحن نولي أهمية كبرى لتحسين آلية تنظيم الدولة للاقتصاد ونشر اللامركزية في

وتعتزم جمهورية كازاخستان مواصلة التعاون البناء مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تحقيقاً لأهدافنا المشتركة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): والآن أعطي الكلمة للسيد أوغنيان بانوف رئيس إدارة الإصلاح الإداري بمجلس وزراء بلغاريا.

السيد بانوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفدي بعقد الدورة الخمسين المستأنفة للجمعية العامة بغرض إجراء مناقشة شاملة لمسألة الإدارة العامة. ونحن نقدر عرض الأمين العام لتقريره بشأن الإدارة العامة والتنمية (A/50/847). وقد أحطنا علماً بتقرير فريق الخبراء المعني بالإدارة العامة والمالية العامة (A/50/525) ونرى أنه مثير للاهتمام حقاً.

ويمكن القول دون خشية الخطأ، بعد أن أصغينا إلى المتكلمين السابقين، إنه تجري إصلاحات إدارية في كثير من البلدان، وبصفة خاصة في جميع البلدان التي تمر بمراحل تحول. وبالنسبة للبلدان الأخيرة اتضح أن هذه الإصلاحات أكثر من مجرد الأخذ بالاتجاهات الحديثة في الخدمات العامة فهي تشكل بالأحرى عملية بالغة الأهمية بالنسبة لأي مجتمع ديمقراطي حديث يواجه تحديات التحول من اقتصاد مخطط مركزي إلى اقتصاد السوق.

وقد علمتنا تجارب السنوات الماضية أن هناك ضرورة لوجود إدارة مهنية جديدة تابعة للدولة، تهتم بالمواطن وتدين بالولاء للحكومة. وفي هذا الصدد، يمكن تحديد عدد من الشروط الأساسية. فالإدارة، في رأينا، ينبغي أن تستجيب لاحتياجات المجتمع والمواطنين وأن تعمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية ونظام اقتصاد السوق وتدعم المبادرة الخاصة وتعزز القطاع الخاص وتحقق فعالية التكاليف والكفاءة.

ومؤخراً قدمت حكومة بلغاريا طلباً رسمياً للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي وبدأنا حواراً معقداً لقبولنا. وهذا بالتأكيد سيفرض على إدارتنا معايير أعلى. وتحقيقاً لهذه الغاية فإن لجنتنا الحكومية للتوحيد الأوروبي اعتمدت في آذار/مارس ١٩٩٦ استراتيجية للإصلاح الإداري عنوانها "الإدارة الجديدة" واسمها ينم عن مدلولها.

المستويات. وتنفذ الجمهورية مشروعاً بشأن الحماية الاجتماعية وافق عليه البنك الدولي وهو مصمم لترشيد تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان.

وتستكشف جمهورية كازاخستان مختلف سبل ووسائل التعاون مع الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في ميدان الإدارة العامة. ويسرنا أن نسجل أنه عن طريق الحلقات الدراسية والاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي عقدها الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، يجري تبادل واسع للخبرة والمعلومات فيما بين الدول بشأن عدة مسائل إدارية حالية، بما في ذلك تكييف مؤسسات الدولة مع متطلبات الإصلاح الديمقراطي، وتشجيع الإصلاح الاقتصادي، وتدريب الموظفين وما إلى ذلك.

وهناك مثال واحد على التعاون المفيد وهو عقد حلقة دراسية دولية في أيار/مايو ١٩٩٥، في كازاخستان، بشأن موضوع الاستثمار وظروف الانتقال إلى اقتصاد السوق. وقد نظمت تلك الحلقة إدارة الأمم المتحدة لدعم التنمية والخدمات الإدارية، بالتعاون مع حكومة كازاخستان.

وقد جمعت الحلقة الدراسية بين ممثلي دول ذوي خبرات متنوعة في تنفيذ سياسات الاستثمار. وفي رأي المشاركين أتاحت المناقشات المستفيضة التي أجريت الفرصة للاطلاع على النهج الوطنية حيال مسائل الاستثمار في ظل ظروف التحول إلى اقتصاد السوق.

وستواصل كازاخستان توسيع نطاق تعاونها مع الأمم المتحدة، وهي ترحب بجهود المنظمة للمساعدة على تحسين نظم الإدارة العامة وتعزيز قدرات الموارد البشرية للبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال.

ولا شك أن التوصيات والقرارات التي ستسفر عنها الدورة المستأنفة ستوفر زخماً جديداً في ميدان مضافة جهود المجتمع الدولي وتجميع معارفه لتحسين مؤسسات الإدارة العامة وتهيئة ظروف التنمية المستدامة وتحسين رفاه الشعوب.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد كمال ناصر، وزير الإدارة العامة والتنمية في الأردن.

السيد ناصر (الأردن): يسعدني أن أمثل بلدي الأردن في اجتماعات الدورة الخمسين المستأنفة للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تناقش موضوعا بالغ الأهمية يتعلق بدور الإدارة العامة للنهوض بمتطلبات التنمية في جميع مجالاتها.

وانتهزها فرصة لأتقدم بشكري لجميع من ساهم ويساهم في عقد مثل هذه اللقاءات المفيدة التي تستهدف إيجاد الوسائل الكفيلة بإحداث النقلة النوعية المطلوبة في قدرات الإدارات العامة في مختلف الدول وتقوية إمكانات الأمم المتحدة لتفعيل هذه القدرات من أجل تدعيم أسس التنمية في مختلف الميادين.

ولا شك أن الإدارة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية تشرف على أو تشارك في مختلف عمليات ونشاطات التنمية، وعلى جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بالتنسيق المباشر مع القطاع الخاص على المستوى الداخلي والهيئات والمنظمات والدول العربية والأجنبية من أجل ترسيخ دور الأردن وتدعيمه انطلاقاً من قاعدة المصداقية العالية والسمعة الطيبة.

لقد حظي الأردن منذ عقود طويلة، بقيادة للإدارة العامة تتميز ببعث الرؤيا ونفاذ البصيرة وبقدرة خلاقة على استشراف المستقبل وتصور خطوات التقدم وما يترتب عليها من نتائج. ولقد تمكنت هذه القيادة في الآونة الأخيرة من وضع لبنة في مبنى السلام أملا في أن يسكنه كل محب للسلام في منطقتنا. ونظرا لترسيخ مبدأ الديمقراطية وممارستها فقد تعززت قواعد الاستقرار لكي نجعل بلدنا موطناً آمناً للاستثمار وموتلاً لمزيد من التنمية.

تتميز سياسة الأردن الداخلية والخارجية بثبات مواقفها واحترامها الكامل لميثاق الأمم المتحدة وجميع القرارات التي تصدر عنها. وانطلاقاً من هذا المبدأ الثابت كان لنا شرف تمثيل بلدنا من أجل دعم توجهات الجمعية العامة للأمم المتحدة في ميدان التنمية وتبادل وجهات النظر والخبرات مع الدول الشقيقة والصديقة في هذا المجال، والتعرف على نخبة الخبراء الذين كان لهم

وكما حددنا في مخططنا للإصلاح الإداري، نرى أن إجراء التغييرات في الإدارة سيتطلب وقتاً وتكيفاً مستمراً مع الحقائق الواقعة الجديدة ومع احتياجات المواطنين البلغاريين. وفي هذا الصدد، حددنا الأهداف ذات الأولوية التالية، ونأمل في تحقيقها في المستقبل القريب وهي: أولاً، إجراء تقييم يستند إلى الأداء لوظائف الإدارة العامة للدولة وهيكل تلك الإدارة وحجمها؛ وثانياً، الأخذ باللامركزية وتعزيز دور الإدارة المحلية، بالاقتران بالتدريب الحديث؛ وثالثاً، استعمال تكنولوجيات المعلومات لتقييم الأداء وتوجيه الخدمات؛ ورابعاً، تقديم حوافز جديدة للخدمات الجيدة والمهارات المهنية.

ويود وفد بلدي أن يشير إلى استعداداه لأن يتشاطر مع البلدان الأخرى تجاربه في ميدان الإصلاح الإداري. ونحن على ثقة بأن مبادرة الأمم المتحدة لعقد دورة للجمعية العامة بشأن الإدارة العامة والتنمية تتيح لنا فرصة جيدة، وسيتمين أنها مفيدة تماماً.

وختاماً، يود وفد بلدي الإعراب عن مواقفه فيما يتعلق بمتابعة هذه الدورة المستأنفة.

أولاً، نحن نؤيد الرأي القائل بأن المسؤولية الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة، على الصعيد الدولي، عن تناول الإدارة العامة والتنمية ينبغي أن تقع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته الفرعية.

وثانياً، ينبغي جعل أنشطة الأمم المتحدة في ميدان الإدارة العامة والمالية العامة أقرب ما تكون إلى الفعالية مع مراعاة مجالات الأولوية التي تم تحديدها في اجتماع الخبراء الثاني عشر. وفي هذا السياق فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يشارك بنشاط في كثير من هذه المجالات، ينبغي أن يلعب دوراً رئيسياً.

وثالثاً، ينبغي توكي ولاية محددة للجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال الإدارة العامة.

ورابعاً، ينبغي التشجيع على إيجاد تكامل أكبر بين برامج التعاون المتعددة الأطراف والثنائية.

وثانياً، بشأن حماية البيئة تم وضع الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في الأردن وإقرارها، وتم إنشاء المؤسسة العامة لحماية البيئة، والمرجو هو دعم هذه الاستراتيجية ومباركة خطوات إنشاء المؤسسة ودعم مشاريع تحديث المعلومات المتعلقة بالبيئة وبالموارد الطبيعية في الأردن.

وثالثاً، بشأن التنمية الاجتماعية، تم التركيز على مجالات الأسرة والطفولة ومحاربة الفقر والبطالة وتنفيذ برامج الأسر المنتجة وتشغيل المعاقين والتربية الخاصة والتدريب والرعاية والتأهيل وإقامة مراكز تنمية المجتمعات المحلية. والمرجو هو دعم توحيد جهود عناصر شبكة العون الاجتماعي والحماية الاجتماعية ودعم تبني المملكة للاستراتيجية الوطنية للسكان التي أقرها مجلس الوزراء حديثاً وكذلك الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية واستكمال صياغة مشروع قانون الطفولة ورفع سوية الإدارة العامة في المجال الاجتماعي لإيصال الخدمات الإنسانية لمستحقيها بصورة عادلة وسريعة.

ورابعاً، بشأن التفاعل بين القطاعين العام والخاص، ركزت السياسة الأردنية على إطلاق طاقات الإبداع لدى مختلف الفعاليات الاقتصادية في القطاع الخاص وتشجيع نشاطات تخصيص المؤسسات العامة في إطار سياسة عامة متكاملة، كما تم توفير البيئة المناسبة للاستثمار واستقطاب المستثمرين. وتم إنشاء مؤسسة مستقلة لتشجيع الاستثمار آملين دعم هذا التوجه وتلك السياسة.

وبشأن الإدارة المالية والنقدية تم تعزيز القدرات الإدارية والفنية لمتابعة تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٦ - ١٩٩٨ لتحقيق نمو في الناتج المحلي. وبالتالي، فإن دعم الأردن للتخفيف من عبء مديونيته والمحافظة على الاستقرار النقدي واحتواء الضغوط التضخمية، هو أمر ضروري لنجاح خطة التنمية الأردنية.

وبشأن البنية الأساسية الأردنية تتركز أولويات المملكة على إيجاد مستوى عال من الوعي بمسألة الصيانة وخاصة الفنية منها ومتابعة الاستثمار في البنية الأساسية ولا سيما في مجالات تطوير مصادر المياه والكهرباء وزيادة انتشار الخدمة الهاتفية واستكمال وتطوير شبكة الطرق الوطنية والأرصاد الجوية وتوسعة ميناء العقبة وإنشاء خطوط السكك الحديدية في كافة أرجاء المملكة.

الفضل في تأطير الأسس والمبادئ التي يمكن أن توجه مسيرة التنمية واستقطاب دعم الجمعية العامة للمشاريع الأردنية المتنوعة التي صاغها عهد السلام.

وانسجاماً مع محتويات تقرير فريق الخبراء المعني بالإدارة العامة والمالية العامة وما تضمنه من توصيات، وبعد تدارس الإطّار العام لهذه التوصيات، تود الحكومة الأردنية أن تؤكد تأييدها الكامل لنتائج هذا التقرير كما ترغب في أن تستعرض أولوياتها في مجال الإدارة العامة والتنمية بشكل مقتضب على النحو التالي:

أولاً، بشأن قدرة الحكومة على وضع السياسات وإعادة تشكيل الهياكل الإدارية وإصلاح الخدمة المدنية وتنمية الموارد البشرية والتدريب في مجال الإدارة العامة، فقد وضعت خطة متكاملة للتطوير الإداري وتنمية الموارد البشرية من خلال خطة تدريبية متكاملة لتأهيل الموظفين على اختلاف مستوياتهم وبحيث يتناسب التدريب مع المسارات الوظيفية المتنوعة. وتم التركيز على مفهوم وواجب المواطن أولاً وتبسيط الإجراءات الإدارية لإنجاز المعاملات بأسرع وقت وبأسهل الطرق وبأقل التكاليف، وتم تطوير نظام الخدمة المدنية والتشريعات التي تحكم الوظيفة العامة بشكل يكفل سيادة القانون والنزاهة والموضوعية والعدالة في جميع شؤون الموظفين، كما تم تعميق مفهوم اللامركزية من خلال عدة آليات من بينها تفويض الصلاحيات ونقلها. وتم تبني المشروع الوطني للمعلومات الإدارية لإيجاد شبكة متماسكة من الأجهزة والخطوط لتبادل المعلومات في جميع مجالات التنمية وبأسرع الأوقات. وتم إعادة هيكلة عدد من الإدارات العامة ليتركز دور كل منها على التخطيط والرقابة والمتابعة وبالتالي الحد من تدخلها في النشاطات الإنتاجية المباشرة. ولا شك أن خطة التطوير الإداري التي وضعتها الحكومة الأردنية لخدمة التنمية هي خطة حديثة وطموحة بحاجة إلى الدعم بكافة أشكاله وصوره ومن كافة الجهات وعلى رأسها الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد أضفى استقرار الديمقراطية واستتباب السلم في الأردن على الخطة المذكورة خصوصية متميزة وأهمية قصوى، لا سيما وأن الإرادة السياسية الأردنية كانت واضحة تماماً في تجسيد مثل هذه الاتجاهات والسياسات.

والعمل بأخلاقيات الوظيفة وتأكيد وتفعيل الرقابة على أعمال الإدارة.

وتمناياتي للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخمسين المستأنفة كل التقدم وأمل في أن تكون قادرة على دعم التنمية في جميع الميادين. وحرصا على الوقت، فقد ارتأيت أن تكون هذه الكلمة عبارة عن ملخص لورقة العمل الأردنية التي وزعت أو ستوزع على الحضور، وتتضمن الورقة المطبوعة باللغة العربية مجموع مشاريع التنمية في الأردن التي تستحق الدعم والمؤازرة كما هو مبين في ختام الورقة المذكورة. كما تم أو سيتم توزيع ترجمة لنظام وزارة التنمية الأردنية حيث يبين هذا النظام المذكور العلاقة المتبادلة بين الإدارة بكافة أهدافها وأنماطها والتنمية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد أوسفالد (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشاطر السويد مشاطرة كاملة الآراء التي أعربت عنها في وقت سابق إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. لقد أظهرت على مر السنين الأهمية التي تعلقها السويد على مسألة الإدارة العامة والأخذ بالديمقراطية وحسن الإدارة فسي تشجيع التنمية الاجتماعية. ومن الأمثلة الأخيرة التي تتبادر الى الذهن نجد بالطبع المؤتمر وحلقة العمل المعنيين بالإدارة العامة والتنمية الاجتماعية المعقودين برعاية الأمم المتحدة في ستكهولم في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي كجزء من الأعمال التحضيرية لهذه الدورة المستأنفة. وقد استضافت حكومة السويد المؤتمر، وقامت بتعميم التقرير الصادر عن ستكهولم كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في دورتها الحالية.

وتجري السويد حاليا عملية استعراض لسياساتها المتصلة بالشؤون الخارجية والتعاون الإنمائي، جاعلة إياها أداة في وضع سياسة خارجية سويدية شاملة لها ثلاثة أهداف: السلام والديمقراطية والتنمية.

ومن الجلي أن هذه الأهداف مترابطة. ففي معظم أجزاء العالم ليس التهديد اليوم ناشئا عن جيش أجنبي وإنما عن الفقر والتدهور البيئي والتوتر الاجتماعي والسياسي الذي يغذيه البؤس والإذلال. ولم يعد الأمن

وبشأن إدارة برامج التنمية فإن المأمول هو استقطاب مساعدة الأمم المتحدة لإيجاد نواة من الخبراء والمتخصصين المتفرغين ذوي المهارات عبر القطاعية ومتعددة الفروع والمناهج لتكون مسؤولة عن التحليل الدقيق للسياسات العامة لضمان عدم الإفراط في تحميل موازنات التنمية عبء مشروعات تم تحديدها سياسيا دون إجراء التحليل الفني المناسب لها، وتكون مسؤولة عن التفاوض بالنسبة للمشروعات الممولة عن طريق المعونات أو المنح أو القروض للحيلولة دون حدوث أية تناقضات محتملة في الاتفاقيات التي تعقد لهذه الغايات مستقبلا.

وتوصي المملكة الأردنية الهاشمية وتدعم تحويل اجتماع الخبراء الى هيئة حكومية عالمية المستوى في إطار الهيئات التابعة للأمم المتحدة على غرار اللجنة الإحصائية ولجنة السكان. وتقترح أن تسمى هذه الهيئة لجنة الإدارة العامة والتنمية واعتبارها الآلية الملائمة لدعم وتعزيز الدور المهم الذي تقوم به الإدارة العامة في التنمية على الصعيد الدولي والنظر اليها ك لجنة فنية متخصصة لمراجعة برنامج الإدارة العامة والتنمية وإسداء المشورة فيما يتصل بمحتوى أنشطته والاستفادة منها كحلقة وصل بين الدول والجمعية العامة للأمم المتحدة في جميع مجالات التنمية.

تؤيد المملكة الأردنية الهاشمية عقد مؤتمر دولي لتمويل التنمية ولكن يتوجب توفير آليات تضمن نجاح مثل هذا المؤتمر، خاصة بالنسبة للدول النامية التي قد تعول كثيرا على مثل هذه المؤتمرات. ونقترح عقد المؤتمر في إحدى الدول النامية بتمويل من الأمم المتحدة، ويبدى بلدي الأردن استعداداه لاستضافة المؤتمر المذكور في حال وجود جهات تمول انعقاد هذا المؤتمر.

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بصدد إصدار استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد والبيروقراطية السلبية وتقوم هذه الاستراتيجية في أساسها على توعية المواطنين وتعديل التشريعات القديمة واستحداث أطر قانونية أكثر حداثة وعدالة، بحيث تمنع الفساد والخلل. كما أن هذه الاستراتيجية المقترحة تتضمن التركيز على الثقافة الإدارية

ومن نافلة القول إن أحد العوامل الأساسية في متابعة وتنفيذ هذه الالتزامات والأهداف المختلفة هو وجود إدارة عامة محترفة على مستويات المجتمع كافة.

ومن المحزن أن الحاجة تقتضي قول ذلك. فبعد فترة عقد من المفاهيم التبسيطية لما يمكن للسوق أن يفعل، أن الأوان للتذكير بالدور المركزي والحيوي للمسؤولية العامة. فهذا هو ما يوجد الفرق بين اقتصاد سوقي اجتماعي واقتصاد سوقي غير منظم.

إذن، كيف يمكننا النهوض بإنشاء قدرة كل من مجتمعاتنا وبتحسين هذه القدرة عندما يكون الأمر متعلقاً بحسن الإدارة الحكومية والإدارة العامة الكفؤة؟

إن السياسات السديدة ضرورية، ولكن دون القدرة على تنفيذ الإصلاحات السياسية ونشرها قد يفقد المواطنون الثقة بالعملية السياسية. فتطوير مجتمع مدني واقتصاد سوقي ديمقراطي يتطلب تطوير المؤسسات العامة اللازمة والشرعية.

وتشمل هذه المؤسسات، على سبيل المثال، وجود برلمان يقوم بعمله، وحكم محلي فعال، ووزارة مالية قوية، وأنظمة ضريبية وجمركية فعالة، ومصرف مركزي حسن التنظيم، ومكتب إحصائي يعول عليه، ونظام لانتقاء موظفي الخدمة المدنية وتدريبهم، وما إلى ذلك.

ولكن السؤال هو أيضاً كيف يمكننا تصميم هيكل لا يكون أداة لدولة أو منطقة أو مجتمع صغير فحسب بل يكون أيضاً في حد ذاته روحاً هادية للديمقراطية والشفافية.

ويجب أن تشارك المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والأقليات ونقابات العمال والناس عامة، التي ينبغي أن تكون أنظمة الإدارة العامة قائمة على خدماتها، مشاركة نشطة في تعزيز احترام الديمقراطية وحكم القانون.

وتتيح هذه الدورة للجمعية العامة فرصة قيمة للمجتمع الدولي لإجراء تبادل للآراء حول موضوع حيوي بالنسبة للتنمية المستدامة. وتجتذب اهتمامنا فكرة تحديد دورات تخصصها الجمعية العامة لمواضيع هامة مختلفة. ولعل من الممكن استخدام طريقة العمل هذه بتواتر أكبر عند معالجة المسائل العالمية في المستقبل.

مسألة عسكرية في المقام الأول، فتحقيق السلام المقيم والمستدام يتطلب بناء الثقة والعدالة وتكافؤ الفرص.

لقد تعلمنا أن الثقافة الديمقراطية تولد قدرة كبرى على منع نشوب الصراعات وحسمها. ويجب تشجيع مواصلة الأخذ بالديمقراطية في البلدان، مما يدعم أساس مجتمع دولي ديمقراطي.

ويشرف السويد أن تكون البلد المضيف للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية الذي أنشئ مؤخراً والذي يدعم عمليات الأخذ بالديمقراطية في جميع أرجاء العالم. فقد اجتمع ١٤ بلداً وعدد من المنظمات الدولية لاستكمال عمل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وللعمل من أجل تعزيز الديمقراطية على المدى البعيد. وأعتقد أن الكثير من المسائل المطروحة أمام هذه الدورة المستأنفة حول الإدارة العامة والتنمية تتصل اتصالاً مباشراً بمحط اهتمام المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية - على سبيل المثال الديمقراطية المحلية.

وخلال السنوات القليلة الماضية عبر عدد من مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية عن التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي. ففي الربيع الماضي، في مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن، اتفقت البلدان على أن

"الديمقراطية وشفافية الحكم والإدارة ... إنما هي دعائم أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة التي محورها الناس".  
A/CONF.166/1، الفصل الأول، المرفق الأول،  
الفقرة ٤)

وتعهدت الحكومات المشاركة بتعزيز وسائل وقدرات الناس على المشاركة في صوغ وتنفيذ السياسات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية من خلال تحقيق اللامركزية وشفافية إدارة المؤسسات العامة، وتعزيز قدرات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية على تنمية المنظمات والموارد والأنشطة فيها، وتعزيز فرص ذلك المجتمع وتلك المجتمعات لتحقيق تلك التنمية.

تضطلع بدور أساسي في تنمية الهياكل الأساسية، وفي مكافحة التباينات الاقتصادية - الاجتماعية، وفي تحديد مجالات الأولوية للتنمية وفي القيام بوظائف أساسية، مثل الحفاظ على السلم والنظام وحماية الديمقراطية والحقوق الأساسية للمواطنين والبيئة. وحتى فيما يتعلق بالأداء الفعال للقطاع الخاص والمنظمات الحكومية، فإن الإدارة العامة هي التي يجب أن تهيئ الظروف الضرورية.

ووفد بلدي معجب أشد الإعجاب بما أكده الأمين العام بطرس بطرس غالي في بيانه الاستهلالي من أن إقامة الديمقراطية هي أهم عامل لتحسين الإدارة العامة. وفي رأينا أن إقامة الديمقراطية وحسن الإدارة مترادفان. فدون صنع القرارات القائم على المشاركة فإنه يستحيل ببساطة قيام إدارة عامة تتسم بالفعالية والاستجابة والشفافية والمسؤولية. والديمقراطية هي نظام الحكم الوحيد الذي يوفر حافزا مشتركا وموحدا لموظفي الخدمة العامة على توخي أقصى قدر من الكفاءة والفعالية في إيصال السلع والخدمات اللازمة للتنمية. ولا تجعل الشعب محورا لجميع مساعي التنمية إلا الديمقراطية. وفي كل مجتمع ديمقراطي، ينبغي أن يكون للإدارة العامة الالتزام الأساسي بإعلام المواطنين بأية تدابير هامة يجري التخطيط لاتخاذها، وذلك كيما يشاركوها في صنع القرارات القائم على أساس المشاركة. وفي هذا الصدد، أود أن أضيف أن دستور نيبال يضمن الحق الأساسي والمبرر لجميع المواطنين في التماس المعلومات المتعلقة بأية مسألة ذات أهمية عامة وفي الحصول عليها، ما عدا ما تنص عليه بعض القوانين المحددة خلافا لذلك. ومشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.69، الذي عرضه وزير المغرب، من شأنه أن يجعل الجمعية العامة توصي بإنشاء آلية ملائمة لضمان أقصى قدر من تنسيق الأنشطة بين برامج الأمم المتحدة في الإدارة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز. كما يوصي بأن يطلق على فريق الخبراء المعني بالإدارة العامة والمالية اسم لجنة الأمم المتحدة المعنية بالإدارة العام والتنمية. وبمقتضى مشروع القرار، تعترف الجمعية العامة بالحاجة إلى مزيد من تحديد دور الأمم المتحدة بوصفها مركزا عالميا من مراكز الخبرة الرفيعة في ميدان الإدارة العامة والتنمية وإلى الارتقاء بهذا الدور لجعله أكثر استجابة لما يبرز من مسائل الإدارة العامة التي تتصل بالتنمية المستدامة. وبمقتضى مشروع القرار تعترف الجمعية العامة أيضا بالحاجة إلى قيام الدول الأعضاء بتعزيز قدراتها في

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية):  
أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد شاه (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
يرحب وفد بلدي بالفرصة التي تتيحها الدورة الخمسون المستأنفة للجمعية العامة لدراسة مسألة الإدارة العامة والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

لقد جلب عقد التسعينات ما لا يحصى من التحديات والفرص، وتضطر جميع البلدان، كبيرها وصغيرها، المتقدمة النمو والنامية، في استعدادها لبزوغ القرن الحادي والعشرين، إلى إعادة التفكير في مسائل الإدارة العامة والتنمية. وتممر منظمنا ذاتها حاليا بعملية إصلاح هدفها، باختصار، القيام بالمزيد بموارد أقل - مع تعزيز المساءلة والشفافية والفعالية والطابع التمثيلي دون أن يغيب عن بالها، كما نأمل، المبادئ الأساسية للميثاق والتزامها تجاه الإنسانية.

ويدرك وفد بلدي واقع الطابع الفريد لنظام كل بلد في مجال الإدارة العامة والتنمية. وإن بلدي، بوصفه ديمقراطية عاملة لديها التزام من المتعذر تغييره بحقوق الإنسان الأساسية، يعتقد أنه مما لا يقل أهمية أن نقر في البيئة الدولية البازغة بوجود مجموعة من مبادئ الإدارة العامة ذات الانطباق العام وبدورها في التنمية. ويجب أن تكون زيادة الإنتاجية والمساءلة والشفافية والاستجابة السمة المميزة لأي نظام للإدارة العامة.

وعلى الرغم من التأكيد على الطابع العالمي لحسن الإدارة، فإنني لست بحاجة إلى أن أؤكد على أهمية الإدارة العامة في التنمية. فدور الإدارة العامة لا غنى عنه في تحقيق الانتقال السلس من التخطيط والتنفيذ المركزيين إلى اللامركزية، ومن الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق، ومن المشروعات التي تديرها الدولة إلى الخصخصة. وبالرغم من الدور المتزايد والفعال الذي يؤديه القطاع الخاص بوصفه أداة للنمو الاقتصادي السريع والمستدام والتنمية السريعة والمستدامة، ووجود تكامل بين أدوار القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية في التعجيل بوتيرة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، فإن الحكومة هي التي



وساعدت روح الإصلاح في التأكيد مجدداً على الوعي بالجدوى الاقتصادية، والكفاءة، والفعالية وضمور ومرونة الهياكل والإجراءات الإدارية. وأدت هذه الروح أيضاً إلى نشوء نموذج جديد من الخدمات العامة التي تتوجه نحو السوق وتستجيب للمواطنين والتي تدار وفقاً لقواعد وبيدهيات تقاليد الإدارة العامة - نموذج يدعي أنه يختلف اختلافاً كبيراً عن بيروقراطيات الماضي ذات الطراز العتيق.

ومع ذلك، فإن هذا النوع من الإصلاح الإداري الذي يستلهم الإدارة، إذ يغالى في الأخذ به وإذ يتابع بطريقة جامدة وبأهداف ضيقة قصيرة الأجل، قد يتضح أنه مزعزع للاستقرار وقد يقوض القدرة الحاسمة لدى الحكومات على إدارة المشكلات المعقدة لعالم الواقع، وعلى التخطيط للمستقبل وعلى المحافظة على ظروف الارتباط الاجتماعي السلمي الضرورية للتعايش المتمدن في المجتمعات وفيما بينها.

وواقع الأمر أن عالم اليوم يحفل بأمثلة قوية عن قصص النجاح والفشل، وعن خطط واستراتيجيات لإصلاح وتغيير بيروقراطيات وإدارات الدولة، وهي خطط واستراتيجيات حسنة الإعداد وسيئة الإعداد، وأديرت إدارة مناسبة ونفذت تنفيذاً سيئاً.

وبعبارة أخرى، ثمة ثروة من البيانات والتجارب التي يمكن أن نتعلم منها ونستخلص الاستنتاجات.

وفي الواقع، لا يوجد وقت أو مكان أفضل من هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة للتوسع في تفصيل الدروس المستفادة من هذه التجربة العالمية النطاق.

وإن القرن العشرين، وفقاً لكبار المؤرخين، قد انتهى بالفعل، نظراً إلى معالمه الأساسية قد صيغت صياغة نهائية. ونحن الآن على أعتاب قرن جديد، وألفية جديدة وحقب جديدة. وهذه حقبة تغيير وتحول سريعين تسير تكنولوجياً على نطاق عالمي وأبعاد عالمية. ولا يكاد يثير الدهشة أن حقبة التغيير هذه تقدم تحديات ومخاطر وفرصاً جديدة تؤثر على الجنس البشري ككل.

وإن حالة البيئة العالمية، والنمو السكاني السريع، والتشريد الهائل للسكان، مع ما يرافق ذلك من مشكلات حقوق الإنسان، إن هي إلا أمثلة واضحة.

مجال الإدارة العامة الفعالة، وبالنهوض بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتهيئة الظروف لحسن الإدارة، يمكن فيها للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية أن يضطلعوا بدور ذي أهمية متزايدة.

وبسرور عظيم يعلن وفد بلدي تأييده لمشروع القرار.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية):  
أعطي الكلمة للأستاذ أنطونيوس ماكريديمتريس، أستاذ الإدارة العامة، في جامعة أثينا باليونان.

السيد ماكريديمتريس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
يود وفد اليونان أن يضم صوته إلى أصوات شركائه في الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى الأعضاء مهنناً بحرارة الأمين العام على تقريره، وحكومة المغرب على هذه المبادرة.

وإنها للحظة تاريخية حقا أن تجتمع الجمعية العامة للأمم المتحدة للمرة الأولى لكي تناقش تحديداً مسألة الإدارة العامة ودورها في التنمية والتحديث.

وإن تقرير فريق الخبراء المعني بالإدارة العامة والمالية وثيقة قيمة تتسم هذه اللحظة التاريخية من التفكير العالمي والمداولات بشأن المشكلات المتصلة بالتحديث والإصلاح الإداريين.

ولا يمكن لهذه الدورة المستأنفة أن تأتي في وقت أفضل من هذا الوقت. فهي تأتي في ظل خلفية ١٠ إلى ١٥ سنة من الإهمال المؤسف. وأن الحكومة والإدارة، اللتين كان ينظر إليهما ذات يوم على أنهما المحرك البخاري والآلية التي لا غنى عنها للتحديث والإصلاح، انتقدتا وقلل من شأنهما خلال هذه الفترة لاعتبارهما تتسمان بالترهل والتكلفة الباهظة وعدم الإنتاج والبيروقراطية وعدم الفعالية؛ وباختصار، كانت الحكومة والإدارة تعتبران عقبة ولم تعتبرتا أداة للتحديث والإصلاح.

ونتيجة لذلك، بدئاً باتخاذ تدابير الإصلاح في مختلف البلدان في جميع أنحاء العالم بهدف الحد من التبديد وخفض كلفة الخدمات العامة ورفع نوعية الأداء الإداري.

الاستشاري أن تجتمع سنويا، وأن تعد الأساس لدورات الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تتحول اللجنة على نحو تدريجي إلى رقيب دولي على الإدارة العامة والتنمية، وأن تثبت أهميتها في صياغة مدونة دولية لآداب المهنة ومعايير سلوك للموظفين العموميين. وعندئذ يمكن أن تعرض هذه المدونة على الجمعية العامة لمناقشتها وتقديمها إلى الدول الأعضاء للموافقة عليها وتطبيقها.

وثالثا، يجب الترحيب بالمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية بهدف إتاحة فرص دورية لمشاطرة الخبرات وتبادل الآراء والمعلومات فيما يتعلق بقضايا وشواغل معينة تتصل بتحديث الإدارة والتنمية.

ولا يمكن التشكيك في أهمية هذا النوع من التعاون الإقليمي أو دون الإقليمي في الإدارة العامة والإصلاح، وذلك بسبب دوره ليس في تعزيز الاستثمار والتنمية الاقتصادية والتحديث فقط، ولكن في تحسين ظروف التعايش السلمي والتفاهم المتبادل أيضا.

ولقد قيل إن الشيء الوحيد الذي يعلمنا التاريخ إياه هو أنه لا يعلمنا أي شيء. ومع ذلك، لاتخاذ نظرة أكثر تفاؤلا، ينبغي ألا نضيع هذه الفرصة التاريخية لإحراز بعض التقدم وبدء حقبة جديدة من التعاون الدولي في ميدان الإدارة العامة والتنمية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣١/٣، المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، أعطي الكلمة الآن للسيد موهان كول، مدير شعبة خدمات الإدارة والتدريب في أمانة الكمنولث.

السيد كول (أمانة الكمنولث) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إنني أحمل معي تحيات الأمين العام للكمنولث، سعادة الرئيس أميكا أنيوكو، وأود أن أشكركم، سيدي نائب الرئيس، بالنيابة عنه لإتاحة الفرصة للكمنولث للمشاركة في دورة الجمعية العامة الخمسين المستأنفة بشأن الإدارة العامة والتنمية.

لقد تشرفت أمانة الكمنولث بالمشاركة في أنشطة مختلفة إعدادا لهذه الدورة. وقد مثلت الأمانة في فريق الخبراء المعني بالإدارة العامة والمالية العامة، كما أنها تعاونت مع الأمم المتحدة في تنظيم الاجتماعات الإقليمية في أفريقيا وآسيا.

وما إذا كان تناولنا وحلنا لهذه المشاكل مرضيين أم لا سيتوقف على حد كبير على الحلول التي نتخذها ونطبقها. وهذا بدوره يتوقف على الإدارة والقدرات على وضع السياسة، وهي الإدارة والقدرات التي تمتلكها الهياكل الإدارية للدول الأعضاء.

ويضع هذا عبئا ثقيلا على الحكومات وعلى خطط واستراتيجيات الإصلاح التي تعتمد عليها. وقد أتاحت لنا الفرصة خلال هذا الأسبوع لأن نتعرف عليها ولأن نلقي نظرة ثاقبة على المشاكل المشتركة ومختلف الاستراتيجيات المعتمدة للتعامل معها. ولا شك في أن هذه المعلومات تمثل أعظم قيمة في أيدي المصلحين ورواد التحديث في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا المقام، فإن دور الأمم المتحدة حيوي أيضا في توفير مركز دائم للمعلومات ونقطة محورية لتبادل البيانات، والخبرة، والمشورة ونماذج الإصلاح. وينبغي أن تشاطر التجربة على نطاق عالمي لأن المشاكل التي نواجهها عالمية بطبيعتها وآثارها.

وإن تعزيز دور الأمم المتحدة بوصفها، وفقا لكلمات تقرير فريق الخبراء،

"خزانة عالمية لتبادل المعلومات وإطارا مركزيا للبحوث المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية" (A/50/525، الفقرة ١٥٩).

لعله يتطلب إلقاء نظرة أخرى على الآلية المؤسسية للأمم المتحدة.

ويبدو من المناسب، بصفة خاصة، أنه أولا يجب أن تدرج مسألة إصلاح الإدارة العامة والتنمية كبنء عادي وأن يجري النظر فيها واستعراضها على أساس منتظم كل سنتين أو سنتين تقريبا في جدول أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي أن يلاحظ أن الأمين العام قد اعترف بذلك في تقريره.

وثانيا، يجب تشكيل آلية متابعة مؤقتة، مثل اللجنة المعنية بالإدارة العامة والتنمية. ومن شأن اللجنة إذ تعمل في تعاون وثيق مع الفريق

وستنفذ المبادرة بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة بالإضافة الى الوكالات الثنائية وغيرها، تشمل ثلاث منظمات غير حكومية مؤيدة لكمبولث: رابطة الكمبولث للإدارة العامة والتنظيم وهي شبكة من كبار صانعي السياسة وصانعي القرار في القطاع العام والقطاع الخاص؛ ومحفل الكمبولث للحكم المحلي، وهي منظمة تؤيد حسن الإدارة على المستوى المحلي؛ وشبكة الكمبولث بشأن تكنولوجيا الإعلام للتنمية، وهي شبكة من المؤسسات والمهنيين الذين يقومون بتشجيع استخدام تكنولوجيا الإعلام والشبكات العالمية في الحكومة.

وفي الختام، اسمحوا لي مرة أخرى، سيدي نائب الرئيس، بأن أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لنا لنشاط الجمعية العامة تجاربنا ولنؤكد مرة أخرى رغبتنا في مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة وعزمنا على هذه المواصلة في هذا المجال الهام، مجال الإدارة العامة والتنمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د-٥) المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، أعطي الكلمة الآن للسيد أحمد صقر عاشور، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الإدارية المنبثقة عن جامعة الدول العربية.

السيد عاشور (جامعة الدول العربية): أود بداية التعبير عن الشكر لإتاحة الفرصة للتحدث أمام اجتماعكم الموقر. ينبغي الإشادة في مستهل كلمتي بمبادرة المملكة العربية السعودية استنادا الى إعلان طنجة في عام ١٩٩٤ وكذلك استجابة الجمعية العامة للأمم المتحدة في تخصيص هذه الدورة المستأنفة لموضوع الإدارة العامة والتنمية. فلقد برهنت الخبرات التراكمية لتجارة التنمية في العالم عبر ما يزيد على خمسين عاما أن الإدارة تمثل واحدا من أهم وأخطر العوامل الحاكمة للتنمية، إن لم تكن أهمها وأخطرها جميعا.

عقدت المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التي أتشرف بتمثيلها، اجتماعا لجمعيتها العمومية على مستوى وزراء التنمية الإدارية والخدمات المدنية العرب في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي للتخصيص لهذه الدورة المستأنفة، ولمناقشة الوثيقة التي أعدها فريق خبراء الأمم المتحدة المعروض عليكم. وقررت الجمعية العمومية أن تقوم منظمنا ARADO بإعداد وثيقة موحدة تمثل

لقد عرف إعلان الكمبولث في هراري الصادر في عام ١٩٩١ الحكومة العادلة والأمانة بأنها من المكونات الرئيسية في قيم الكمبولث. إن مساعدة الكمبولث المقدمة الى الدول الأعضاء في مجال تشجيع حسن الإدارة، والإدارة الخاضعة للمساءلة أدرجت، بناء على ذلك، منذ ذلك الحين، بوصفها أحد مجالات برامج الأولوية في خطة عمل الأمانة، تسليما بحقيقة مفادها أن الخدمة العامة الكفؤة جزء ضروري من دعائم الحكومة العادلة والأمانة.

ومما يسهل تعاون الكمبولث فيما يتعلق بالإدارة العامة تسهيلا لا حد له سمات مشتركة كثيرة تقوم فيما بين جميع بلدان الكمبولث فيما يتعلق بالمؤسسات، والنظم، والتقاليد والقيم في إطار الخدمة العامة. وقد نجم عن هذا مشاركة كبيرة في كل من المشاكل والإنجازات فيما بين الموظفين العموميين والقادة السياسيين في جميع أنحاء الكمبولث. وقد كان من بين نتائج هذا التعاون عمل الأمانة بشأن إعداد مجموعة ملخصات عن الممارسات الطيبة في إدارة الخدمة العامة في بلدان الكمبولث.

وقد اعتمدت بلدان عديدة من بلدان الكمبولث استراتيجيات مماثلة للإصلاح تؤكد، على سبيل المثال، على إعادة تحديد العلاقة بين صنع السياسة والإدارة والمساءلة الكبرى وتحديد المهام، وقياس الأداء وتفويض الرقابة على الموارد؛ والحاجة الى التعاون الوثيق مع القطاع الخاص وقبول التغيير التنظيمي المتواصل؛ وأهمية فكرة نوعية الخدمة.

وقد وافق رؤساء حكومات الكمبولث، من أجل زيادة تقوية تعاون الكمبولث ومساعدته في هذا المجال، في اجتماعهم في أوكلاند في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ على مبادرة الأمين العام للكمبولث بشأن إصلاح الخدمة العامة، المعنونة "صوب إدارة عامة جديدة". وتستهدف المبادرة تقديم برنامج مساعدة معزز ومتكامل الى البلدان الأعضاء يشمل المشورة والتدريب وتحليل السياسة، ويركز على استراتيجيات تصميم إصلاح الخدمة العامة بوجه عام، وتنفيذ مكونات محددة من برامج الإصلاح وتطوير القدرات الوطنية لإدامة الإصلاح.

وتؤثر تأثيرا بالغا على مناخ الاستثمار وعلى أداء القطاع الخاص.

٥ - أهمية بناء وتطوير قدرات مؤسسات التنمية الإدارية وإعادة تشكيل أدوارها، لكي تقدم العون اللازم للإدارة العليا، ولكي تدعم إدخال وتعزيز نظم إدارة الأداء في المنظمات العامة.

٦ - إيلاء اهتمام خاص لإعادة بناء وتعزيز قدرات الأجهزة الحكومية في بعض دول المنطقة التي عانت من ضغوط الصراع والنزاع مثل الصومال ولبنان والسلطة الوطنية الفلسطينية، لتمكينها من إدارة التنمية في مرحلة ما بعد السلام والاستقرار.

ويسعدني بهذه المناسبة الإشارة الى أنه تم بلورة الاحتياجات سالفة الذكر، حيث ضمنت في عشرة مشروعات محددة اشتملت عليها الوثيقة المقدمة من المنظمة العربية للتنمية الإدارية لتكون هاديا لأجهزة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المعنية ولحكومات الدول العربية.

ثانيا: تزكي المنظمة العربية للتنمية الإدارية وتؤيد التوصيات والمقترحات التي تضمنتها وثيقة فريق الخبراء، وكذلك ما اشتمل عليه تقرير الأمين العام، اللذان قدما لدورتكم المستأنفة هذه. كما تؤيد المنظمة التوصيات الواردة في تقرير منتدى الخبراء الذي عقد في هذه القاعة في يومي ١١ و ١٢ نيسان/أبريل. وتؤيد المنظمة على وجه الخصوص مبادرة المملكة المغربية بمشروع القرار المطروح على دورتكم الموقرة والذي قدمه معالي الوزير المغربي مسعود المنصوري في الجلسة الأولى.

ثالثا: تود المنظمة العربية للتنمية الإدارية أن تتقدم لجمعيتكم العامة الموقرة بمجموعة من التوصيات والمقترحات الإضافية التي أوجزها فيما يلي:

١ - أهمية تعزيز دور أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية وبالتطوير الإداري، وعلى الأخص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودعم قدراتها بما يمكنها من أن تولي الجوانب المؤسسية والإدارية الأهمية والأولوية الواجبة في التنمية، ليتوازي تطورها مع تطوير مضامين السياسات والبرامج التنموية.

مرئيات المنطقة العربية حول الموضوع المطروح على دورتكم هذه.

في ضوء هذه الخلفية أود التركيز في كلمتي على بعض المرئيات والمقترحات التي ضمنت في الوثيقة التي أعدت لاجتماعكم الموقر، ووزعت على حضراتكم تحت رقم A/50/918. واستخلاصا من هذه الوثيقة واستنادا الى احتياجات وأولويات البلاد العربية في مجال تعزيز قدرات الإدارة العامة لدعم التنمية، وإلى الخبرات المتاحة في هذا الخصوص، يمكن إيراد الملاحظات والمقترحات التالية: أولا: فيما يتعلق بأولويات واحتياجات المنطقة العربية التي ينبغي أن توجه لها الأمم المتحدة اهتماما وتعزيزا أكبر، فهذه الأولويات والاحتياجات يمكن تلخيصها في الآتي:

١ - الحاجة الى بناء القدرات المؤسسية لأجهزة إدارة السياسات والبرامج التنموية، وهي على وجه الخصوص مجلس الوزراء، والوزارات الرئيسية الحاكمة للتنمية، والمحافظات أو الولايات، فضلا عن تنظيمات القطاع الخاص والأهلي. ويشمل هذا بناء وتعزيز قدرات أجهزة دعم القرار وأجهزة التنفيذ للسياسات والبرامج التنموية. كما يشمل أيضا دعم وتطوير الآليات التي تشارك من خلالها تنظيمات القطاع الخاص والأهلي مع المؤسسات الحكومية في صياغة وتنفيذ ومتابعة السياسات والبرامج التنموية والرقابة عليها.

٢ - معاونة الدول على ترشيد وتطوير هياكل ونظم عمل الأجهزة الحكومية، وتطوير معايير ونظم الرقابة والمساءلة التي تخضع لها، بالتأكيد على الأداء وعلى جودة وفعالية خدماتها ومخرجاتها، وعلى كفاءة استخدام الموارد المتاحة لها.

٣ - أهمية بناء القدرات المؤسسية لأجهزة الحكم المحلي والإدارة المحلية، فهذه الأجهزة هي الحلقة الأخيرة للخدمات المقدمة للمواطنين وهي الأكثر التصاقا بهم وتفاعلا مع احتياجاتهم.

٤ - دعم الإدارة القضائية، بشريا وتقنيا ومعلوماتيا، حيث تلعب الإدارة القضائية دورا هاما في تحديد كفاءة عملية الفصل في المنازعات،

تحسن ملموس قابل للقياس في أداء المؤسسات المستهدفة بالتطوير.

٤ - هناك حاجة الى أن تبذل جهود من قبل الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى المعنية بالتنمية والإصلاح الاقتصادي والمعنية كذلك بدعم التطوير والإصلاح الإداري، لتحقيق تنسيق أوثق فيما بينها تجاه الدول المتلقية للدعم، وفيما يتعلق بتبادلها للخبرات ولتجارب الدول في هذا الخصوص.

في الختام اقترح، لكي تتعزز الفائدة المتحققة من هذه الدورة المستأنفة، استحداث منتدى أو تجمع FORUM منظم ومستقر للتعرف على أفضل الممارسات والتجارب ولتبادل الخبرات بين الدول. ولكي تستكمل الفائدة العملية اقترح أيضا أن يباشر هذا التجمع متابعة ورصد وتحليل مبادرات وتجارب الدول تنفيذًا لما تقرره من مقترحات وتوصيات، على أن يصدر بذلك تقرير دوري (كل عامين مثلا) يحوي الرصيد التنفيذي الفعلي للتطوير المؤسسي والإصلاح الإداري الداعم للتنمية على مستوى العالم.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠

٢ - أهمية أن تتفاعل وتتعاون أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية والتطوير الإداري والمؤسسي بصورة أوثق وأكبر مع المؤسسات الإقليمية المعنية. فهذه المؤسسات تملك المعرفة عن احتياجات التنمية لدول المنطقة، وتملك القدرة على تشخيص مشكلاتها وترتيب أولوياتها. وهي بحكم صلاتها وخبراتها عبر دول المنطقة تملك المعرفة بأفضل الممارسات والتجارب، وتملك كذلك مجمعا للخبرات وشبكة من الخبراء المحليين ذوي الدراية. ويمكن التفاعل مع هذه المنظمات من بناء القدرات الذاتية على المستوى الإقليمي بما يقلل تدريجيا في المدى البعيد من عبء الدعم على المنظمات الدولية.

٣ - أهمية أن تتعامل أجهزة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية مع أجهزة الدول المتلقية للدعم والخبرة والعون الفني، في إطار من المشاركة وتفاعل الخبرات وتكامل المسؤولية بينهما. هناك حاجة حقيقية الى بناء نموذج جديد من العلاقة يستهدف بناء وتعزيز القدرات الوطنية على التحسين والتطوير الذاتي وبصفة مستديمة، وعلى التعلم المباشر من الخبرات الذاتية، وعلى تحقيق